MENA AGENDA 1325

WORKING TOGETHER FOR PEACE

تقرير حول أبرز نتائج ٢٠١٢

أجندة تعزيز الأمن والسلام وعدم التمييز ضد النساء في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR

PEACE & FREEDOM

MENA AGENDA 1325

تأليـف: الرئيسي فانيسا فار

تحريـر: باربرو سفيدبيرغ وماريا مونوز مارافير

تصوير: روان فـاريل، أنطـوانيت فيربري، آيسـتوك فوتـو، سـاج، لوكينغ فور بوتري، آرتيم نيسفيغين، وصور الأمم المتحدة.

تصميم غرافيكي: فلايموسكيتو

تم تنفيذ هذا التقرير بدعم من:

* **حكومة سويسرا،**
* **حكومة هولندا،**
* **حكومة المملكة المتحدة،**
* **حكومة النروج**

رسالة من المحرر

«الآن – وليس غداً». هكذا جاء الطلّب الموحّد الذي تقدّمت به المدافعات عن حقوق النساء الإنسانية من كل من مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين×، تونس، واليمن في بيانهم خلال المؤتمر الدولي ٢٠١٢ في جنيف.

عام ونصف قد مرّ مذ نزلت النساء إلى الشوارع وقادت الصفوف الطليعية في المظاهرات، مطالبةً بالتغيير الديمقراطي وإحترام حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالنظر إلى عدد الناشطات والمدافعات عن حقوق النساء الإنسانية وجمعيات حقوق النساء في المنطقة لا يعود الأمر مدعاة للدهشة. ومع ذلك، ظهرت العديد من التحديات والعقبات التي إعترضت حقوق النساء حيث إنبثقت حكومات وبنى سياسية وقوانين وسياسات في خضمّ بيئة مسلحة وغير مستقرة على الإطلاق.

يسعى المشروع الذي يحمل إسم «إنهاء التمييز وتعزيز أجندة النساء، والأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» إلى تعزيز دور النساء في تحديد وتأكيد آلية الإنتقال السلمي وأطر الأمن في المنطقة، وذلك من خلال إستخدام أجندة ١٣٢٥ وأطر حقوق الإنسان الدولية. ولعل تحقيق آلية العمل هذه لم تنجح لولا قوة فريق عمل الشركاء الوطنيين فضلاً عن مئات النساء الناشطات في مجال حقوق النساء الإنسانية اللواتي إنخرطن في العمل خلال السنة الماضية.

يسلّط هذا التقرير الضوء على نتائج بعض النقاشات التي تمت خلال السنة الماضية في الندوات والإجتماعات التشاورية الوطنية ويركّز بصورة أساسية على نتائج المؤتمر الدولي الذي دام ثلاثة أيام، والذي عقد بالتزامن مع الجلسة ٢٠ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

عبّرت المشاركات من المنطقة عن مخاوفهن وهواجسهن حيال الإستجابات العنفية التي واجهتها النساء اللواتي شاركن في الثورات والمظاهرات، وإرتفاع حدة خطاب الإسلام السياسي الراديكالي المتطرف، وإنسحاب النساء من الحكومات ومن آليات صنع القرار، فضلاً عن غياب تأثير النساء في صنع السياسات الوطنية لا سيما فيما خص الأمن والسلام. والآن، ها هن النساء يأخذن موقفاً قوياً من خلال توصياتهن بتعزيز مشاركة النساء وقدرتهن على التأثير. سوف أترككم/كن مع أبرز إسهاماتهن وآمالهن حيال المستقبل.

باربرو سفيدبيرغ
منسقة مشروع

«الآن وليس غداً»

مدافعات عن حقوق الانسان من مصر - العراق - الأردن - لبنان - ليبيا - المغرب - فلسطين - تونس واليمن.

Barbro Svedberg

باربرو سفيدبيرغ، منسقة مشروع.

× على الرغم من أننا لم نستطع إشراك فلسطين كجزء من مشروعنا، إلا أن إحدى المشاركات في الوفد من لبنان هي فلسطينية لاجئة.

«النساء يخشين الحديث عن العسكرة والتسلّح... وهذا البرنامج هو دعوة للبدء بطرح هذه القضايا»

مشاركة من المغرب

MENA AGENDA 1325

MENA AGENDA 1325

MENA AGENDA 1325

جنيف، ٢٢ حزيران، يونيو ٢٠١٢

«إنهاء التمييز وتعزيز أجندة النساء والأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

«الآن وليس غداً»

نحن نساء مدافعات عن حقوق النساء الإنسانية من كل من مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، تونس، واليمن، إلتقينا هذا الأسبوع من حزيران بين ٢٠ و٢٢ منه، في جنيف، بعد آلية تشاورات وطنية ضمّت ثمانية بلدان. نعيد ونؤكّد إلتزامنا بتحقيق المساواة والتأكيد على حقوق النساء في العالم العربي لتعزيز الأمن والسلام ومن أجل ضمان تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في منطقتنا.

نحن نساءٌ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقفنا في الصفوف الأمامية أثناء الإحتجاجات السلمية في بلداننا لنطالب بالسلام، والكرامة وحقوق الإنسان. نرى أن العنف بكافة أشكاله، بما فيه العنف القائم على الجندر، يهدد سلامة النساء وأمنهن وأمانهن الآن أكثر من أي وقت مضى. ندين كل الإنتهاكات، والإحتجازات التعسفية والمحاكمات العسكرية التي طالت المحتجين/ات المدنيين/ات والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان في منطقتنا. كما ندين الحصانة التي يتمتع بها أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان ونطالبهم بالمثول أمام العدالة في محاكمات عادلة. نطالب بالعدالة لعزة هلال سليمان من مصر، التي هي معنا هذا الأسبوع، ولجميع النساء والرجال الآخرين الذين تعرضوا للهجوم بينما كانوا يعبرون عن حقهم بطرق سلمية. إن حقنا بالعيش بسلام وكرامة، بما في ذلك الوصول إلى المساحات العامة ومواقع صنع القرار، يجب أن يتم إحترامه وصونه.

إن التسلّح، وزيادة الإنفاق على تجارة الأسلحة العالمية، تنتهك حقوق الإنسان وكرامته، وتؤدي إلى إنعدام الأمن للإنسان في المنطقة. يجب إيلاء العدالة الإجتماعية والإقتصادية الأولوية الأساسية.

نعبّر عن دعمنا وتضامننا الكامل مع النساء والرجال الذين/اللواتي صارعوا/ن ضد الإحتلال والقمع في فلسطين. كما أننا نعبّر عن دعمنا وتضامننا مع النساء والرجال الذين يعانون من نير الدكتاتورية، والقمع والعنف في منطقتنا، وفي كل حالات النزاعات في العالم اجمع.

نذكّر حكوماتنا، وكل الدول والفاعلين الدوليين بالإلتزامات التي تم إقرارها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي منهاج عمل بيكين، وإتفاقية السيداو وقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالنساء والسلام والأمن. ونحث حكوماتنا على ما يلي:

١. التداول مع منظمات المجتمع المدني النسائية حول كل القضايا المتعلقة بالأمن على المستوى الوطني والإقليمي.

٢. رفض تمويل أو دعم أية مفاوضات سلام برعاية الأمم المتحدة إذا لم تشمل هذه المفاوضات وجود النساء كمشاركات شرعيات في النقاشات.

٣. زيادة عدد تمثيل النساء ضمن جميع آليات الإصلاح الأمني وفي مبادرات نزع السلاح بما فيها الجهود الوطنية وجهود الأمم المتحدة ضمناً.

٤. ضمان إنسجام الدساتير والتشريعات الوطنية مع الإتفاقيات والقوانين الدولية (بما فيها إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) لضمان إلغاء التمييز وتعزيز حقوق النساء والمساواة الجندرية.

٥. تطوير خطط عمل وطنية حول قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، بالشراكة مع المجتمع المدني، مع الحرص على إدراج آليات المسائلة وضمان إستدراج تمويل مستدام ولائق للمنظمات النسائية.

٦. وقف بيع السلاح إلى أي دولة تنتهك حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، دعم تطبيق معيار إيقاف العنف القائم على النوع الإجتماعي خلال مفاوضات إتفاقية تجارة الأسلحة في تموز ٢٠١٢.

أجندة تعزيز الأمن والسلام وعدم التمييز ضد النساء في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا

المرحلة الأولى

خلفية البرنامج

في أواخر العام ٢٠١١، بدأت «رابطة النساء الدولية للسلام والحرية» بوضع برنامج لتعزيز قدرات منظمات حقوق النساء بصورة جماعية والإستجابة للتطورات السياسية غير المسبوقة التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. يركز المشروع الذي يحمل إسم «إنهاء التمييز وتعزيز أجندة النساء والأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (أجندة ١٣٢٥ في المنطقة)، على تمكين ودعم قدرات النساء المدافعات عن حقوق النساء الإنسانية بما فيهن اللواتي لديهن خبرة والضليعات في إستخدام الإتفاقيات الدولية من مثل إتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء لتعزيز حقوق النساء، وذلك للتصدي لردود الفعل العنيفة التي تصدر بحق النساء المشاركات في الإعتصامات والإحتجاجات في الشوارع أو في مرافق الحياة العامة لاسيما مع إشتداد الخطاب السياسي الديني.

يعرض هذا التقرير تحليلاً للتقدم الذي أحرزته المرحلة الأولى من المشروع، والتي إستمرت من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وحتى آب/أغسطس ٢٠١٢. ويركّز هذا القسم على نتائج ورشة العمل التي عقدت في جنيف وشاركت بها النساء الناشطات من مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أواخر شهر حزيران/يونيو، ٢٠١٢. يمكن العودة إلى تقرير نتائج الإستشارات الوطنية الذي نشر في أوائل شهر حزيران/يونيو والمتاح على موقعنا على الوصلة التالية www.wilpfinternational.org

الإستشارات الوطنية وأبرز نتائجها

قامت ما تقارب الأربعمئة (٤٠٠) منظمة مدنية فضلاً عن مشاركين/ات مستقلين/ات من ثمانية دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من عام ٢٠١٢، بتيسير وإدارة آليات التشاورات الوطنية بطريقة مرنة ومحلية بقيادة منظمة أو جمعية غير حكومية إتخذت مسؤولية تحديد نطاق العمل ودعوة المشاركين/ات.

شركائنا المحليين الذين تولوا قيادة وتيسير آليات المشاورات الوطنية هم على الشكل التالي: منظمة تقنيات الإتصال الملائمة للتنمية (مصر)؛ شبكة منظمات ١٣٢٥ (العراق)؛ منظمة النساء العربيات (الأردن)؛ مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين (لبنان)؛ الكرامة/منتدى نساء ليبيا للسلام (ليبيا)؛ إتحاد العمل النسوي (المغرب)؛ منظمة النساء التونسيات للأبحاث للتنمية (تونس)؛ مركز التدريب والمعلومات لحقوق الإنسان (اليمن).

MENA AGENDA 1325

مركز وسائل الإتصال الملائمة من أجل التنمية

تأسس المركز عام ١٩٩٠ كمنظمة غير حكومية مصرية تعمل على قضايا التنمية والنساء وفي مجال المدافعة وتحديد مفاهيم العنف والنوع الاجتماعي وكيفية وضع استراتيجية لمكافحة العنف.

الصفحة الالكترونية: www.actegypt.org

اتحاد العمل النسائي

تأسس عام ١٩٨٧ كمنظمة نسائية وطنية غير حكومية وغير ربحية. أسس الاتحاد اول جريدة نسائية في الثامن من آذار. أطلقوا كذلك حملة المليون توقيع لإلغاء القوانين التمييزية وتعبئة الرأي العام من اجل كسر المحرمات حول العنف ضد النساء

الصفحة الالكترونية: www.uaf.ma

منظمة النساء العربيات في الاردن

هي منظمة نسائية غير حكومية تأسست عام ١٩٧٠. تنفذ المنظمة البرامج والمشاريع التنموية لانهاء التمييز والعنف ضد النساء الاردنيات ولزيادة مشاركتهن السياسية، وذلك تماشياً مع اتفاقيات الامم المتحدة والمواثيق الدولية والاقليمية.

الصفحة الالكترونية: www.awo.org.jo

جمعية النساء التونسيات للأبحاث حول التنمية

هي جمعية علمية تأسست عام ١٩٨٩، وتشرك النساء في تطوير ميادين مجندرة في الاجتماع والاقتصاد والسياسة في تونس. تنظم الجمعية لقاءات ثقافية وورش عمل حول النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء، وتضع خطاً ساخناً في خدمة النساء وتؤمن لهن المساعدة القانونية والنفسية.

الصفحة الالكترونية: www.afturd.org

مركز الموارد للمساواة بين الجنسين (ابعاد)

تأسس المركز في حزيران (يونيو) ٢٠١١، وهو منظمة غير حكومية تعمل من اجل المساواة بين الجنسين. ويعمل المركز على تطوير السياسات والاصلاح القانوني وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي واشراك الرجال وتمكين النساء من المشاركة في مجتمعاتهن. تتعاون ايضاً ابعاد مع منظمات المجتمع المدني العاملة على برامج المساواة بين الجنسين وحملات المدافعة.

الصفحة الالكترونية: www.abaadmena.org

مركز حقوق الانسان للمعلومات والتدريب

لديه صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة. تأسس في اليمن عام ١٩٩٥ وهو محايد سياسياً. يقدم الخدمات المتعلقة بالمعلومات وينشر مفاهيم حقوق الانسان من خلال النشاط ودورات التدريب والمنتديات والمنشورات والنشرات الدورية.

الصفحات الالكترونية:

http://www.hritc.net و http://www.hritc.info

منصة النساء الليبيات للسلام

تم اطلاقها في تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠١١ من قبل ٣٥ امرأة من مدن وخلفيات مختلفة من اجل ضمان شراكة النساء في ليبيا ما بعد القذافي، مع التركيز بشكل خاص على حقوق النساء والتقدم والأمن بما يتعلّق بمشاركة النساء السياسية والاصلاح الدستوري والتعليم.

الصفحة الالكترونية: http://lwpp.org/

مجموعة "قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ (مجموعة ١٣٢٥)

هي منظمة غير حكومية عراقية تأسست عام ٢٠١١. تتكون رؤوتهم في زيادة مشاركة النساء في عمليات بناء السلام والامن في العراق. وتهدف المجموعة الى فرض اعتماد قرار مجلس الامن على جميع المستويات والتنسيق مع بعثة الامم المتحدة في العراق لتقديم المعونة التقنية وتسهيل صياغة خطة العمل الوطنية.

الصفحة الالكترونية: www.iwli.com

MENA AGENDA 1325

طرحت ثلاثة أسئلة أساسية في التشاورات الوطنية:

١. هل ثمة عدد لا يستهان به من النساء والرجال الذين يحاولون فهم ومعرفة الأبعاد الجندرية للعسكرة وإنعدام الأمن في المنطقة والذين يريدون معالجة المسألة في هذه اللحظة التاريخية؟

٢. إذا كانت أجندة النساء والسلام والأمن جزءاً من عملكم/كن السياسي، هل تريدون التشارك في تبادل التجارب، والإستراتيجيات والأسئلة والمعرفة؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي الإستجابات المنظّمة التي ترونها ملائمة؟

٣. هل توافقون على إرسال وفد صغير لتمثيل بلادكم في ورشة عمل في جنيف للتشارك بالدروس المستفادة ولتحديد أبرز الخطوات التالية ليس على مستوى الإستجابات الوطنية وحسب، بل والإقليمية أيضاً؟

شكّلت سلسلة التشاورات الوطنية آلية مهمة لجميع المشاركين والمشاركات. وبإستثناء المشاركات من العراق، فإن النساء اللواتي شاركن في المرحلة الأولى من المشاورات الوطنية لم يكن لديهن أية محاولات سابقة لربط إتفاقية السيداو وقرارات مجلس الأمن حول النساء والأمن والسلام بالأسئلة الأشمل لمفهوم الأمن في المنزل. بضعة نقاشات وطنية قد عقدت من قبل منظمات المجتمع المدني أو مسؤولين في الحكومات الوطنية حول الأمر، وتم التطرق بخجل للأثار الجندرية لأوضاع الأمن والسلام للمنطقة ككل. لقد ساهمت النقاشات في تحديد المخاوف والهواجس المرتبطة بالأمن، والتي عبّرت عنها الناشطات والمدافعات عن المساواة الجندرية، ربما إنطلاقاً من رغبتهن بالإستجابة لها – ليس فقط من داخل الحركات النسوية الوطنية وحسب، بل من منظور إقليمي أيضاً.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعداد تقرير تحليلي مقارن لنتائج ورش العمل الإقليمية، تحت عنوان «**تقرير نتائج الإستشارات الوطنية**» وعرض للنقاش مع المشاركات. وندعوا القارئ والقارئة في هذا الصدد، للعودة إلى هذا التقرير للتعرف على أبرز مخرجات العمل بالتفصيل، وإن كان يقدّم أطراً محددة لنتائج النقاشات الوطنية على المستوى القطري تحت المحاور التالية:

١. ماذا يعني مفهوم «النساء، والسلام والأمن» على المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

٢. كيف يمكن للنساء التصدي للعسكرة وتعزيز قدراتهن للتأثير في قطاع الأمن؟

٣. كيف يمكن للنساء المشاركة في بناء الدولة والتأثير في التحوّلات السياسية والقانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

٤. كيف يمكن تعزيز وإعادة بناء الحركة النسائية على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي؟

ولعل المحور الخامس حول كيفية تقاطع القرار ١٣٢٥ وتعزيزه لإتفاقية سيداو قد برز في جنيف لا سيما حول كيفية تسليط الضوء على زاوية جديدة هي أهمية النساء والأمن والسلام لضمان تطبيق الإتفاقية.

يشكّل هذا التقرير ملحقاً لتقرير النتائج. وتأكيداً على إيماننا في «رابطة النساء الدولية للسلام والحرية» بأنه حين تتكلم النساء أنفسهن عن مخاوف إنعدام الأمان التي يواجهنها، حينها فقط يمكن للإستجابات المستدامة أن تنبثق للتصدي لأسباب عدم الأمان تلك. يحلل التقرير المحاور الخمس في حين يعطي القراء والقارئات فكرة واضحة عن أصوات المشاركات ومواقفهن وآرائهن بالأحداث الوطنية التي يشاركن بها، وبآثارها الإقليمية.

المؤتمر الدولي

عقد المؤتمر الدولي بين ٢٠ و٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢ بالتزامن مع الجلسة ٢٠ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، سويسرا. شاركت ١٩ إمرأة بالمؤتمر من سبعة دول من أصل الدول الثامنية التي شاركت بآليات التشاورات فضلاً عن عدد من الممثلين/ات الدوليين من «رابطة النساء الدولية للسلام والحرية» ومن المنظمات الشريكة والهيئات المانحة فضلاً عن مجتمع حقوق الإنسان الدولي في جنيف بما فيها ممثلين/ات من لجنة سيداو، ومجموعة العمل التابعة لمجلس حقوق الإنسان والخاصة بإلغاء التمييز ضد النساء في القانون والممارسة. ولسوء الحظ، لم يستطع الوفد العراقي المشاركة بسبب تفجّر اعمال العنف التي أعاقت الحركة كلياً. ومع ذلك، أرسلت المشاركات من العراق بياناً لخّص هواجس ومخاوف النساء وأبرز الإستنتاجات من ثلاثة إستشارات محلية غطّت ثلاثة مناطق جغرافية والتي تمت مشاركتها مع الوفود الأخرى من أجل مناقشتها.

عقدت النقاشات باللغتين العربية والإنكليزية، مع توفّر للترجمة الفورية. إلا أن مواد المؤتمر وأوراق العمل لم تكن متوفّرة سوى باللغة الإنكليزية، بسبب عدم كافية التمويل، ونقص الوقت فضلاً عن صعوبة ترجمة المصطلحات إلى العربية.

إفتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية من قبل رودريك فان شريفين من هولندا، الذي عبّر عن دعم بلاده العميق لحقوق النساء الإنسانية في المنطقة. تلاه كلمة من رئيسة مجموعة العمل حول التمييز ضد النساء في القانون والممارسة، السيدة كامالا تشاندراكيرانا.

«تؤدي الفترات الانتقالية إلى تفاقم المشاكل من مثل نقص الخدمات الاساسية وغياب الامن» / مشاركة من اليمن

«النساء يخشين الحديث عن العسكرة والتسلّح... وهذا البرنامج هو دعوة للبدء بطرح هذه القضايا»

مشاركة من المغرب

MENA AGENDA 1325

أبرز محاور المؤتمر

بدأ المؤتمر بمراجعة مخرجات تقرير النتائج الذي تضمن عرضاً لأبرز التقاطعات بين البلدان الثمانية المشاركة والتي نوقشت ملياً وبعمق لتسليط الضوء على أهمية هذا الموضوع وضرورة طرحه في هذا الوقت بالذات. واللافت أنه خلال الإستشارات الوطنية، كان الشركاء قد عبّروا عن شكوك وصلت إلى حد مقاومة فكرة وجود أية قيم مشتركة بين البلدان. ولعل هذا الرأي بني على إعتقاداتهن بأن لكل دولة حالتها الخاصة التي لا يمكن مقارنتها. وقد يكون ذلك ناتجاً أيضاً عن العزلة المفروضة على الحركات النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل الإعلام الوطني والإقليمي الذي إما يرفض تسليط الضوء بجدية على النشاطات السياسية للنساء وإما يشوّه نسب تمثيل النساء في الأدوار القيادية عامة. وبينما بقيت المشاركات ثابتات على قناعتهن بغياب أي أرضية مشتركة بين الدول، ساهمت النقاشات بمساعدة المشاركات على التنبّه إلى أن ما كن يعتقدن بأنه ينطبق حصراً على واقعهن، ما لبث أن تبيّن أنها هواجس إقليمية مشتركة. ونتيجة لذلك، قد يكون من المحتمل بل من المتأمّل تحقيقه هو تطوير حركة نسائية إقليمية للإستجابة لإنعدام الأمان وللتغيير السياسي الذي يتجاوز خصوصية كل بلد لفضح التهميش المتنامي للنساء سياسياً وثقافياً وإقتصادياً وللتصدي له. ولعل إستكشاف هذه النقطة المفصلية أصبحت الفكرة الرئيسية ومحور النقاش في ورشة العمل، ما ساعد على تكريس عملية مفيدة للتعلم لتبادل الأفكار والإستجابات على الأحداث غير العادية التي حدثت خلال السنتين المنصرمتين.

المحور الأول:

مفاهيم السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أبرز الهواجس والمخاوف الإقليمية التي تم التوافق بشأنها ضمّت القضية الفلسطينية؛ إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ الإنتشار العسكري والتسابق الإقليمي للتسلح؛ وتزايد التطرف مع إنخفاض ملحوظ للمدنيين بما فيه أمن النساء؛ تحريف وسائل الإعلام للحقائق وتزايد الإعتداءات على النساء. وفوق كل ذلك، أعربت المشاركات عن هواجس أساسية نتيجة إقصاء النساء من كل هيكليات ومواقع صنع القرار المعنية بالأمن والسلام، وغياب المساءلة تجاه الوعود الدولية لضم أصوات النساء المتنوعة، والتحليل الجندري الواضح وإتخاذ معايير المساواة وإلغاء التمييز في صنع القرار وفي كل جوانب السلام والأمن. تطالب إتفاقية السيداو برصد آليات ووضع معايير للمسائلة لأجندة النساء والسلام والأمن منذ نفاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حتى تاريخه. سعت الآليات الحالية الموجودة إلى محاسبة الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية والحكومات الوطنية حيال تفعيل إلتزاماتها/وواجباتها. لكن آليات وطرق المراقبة والرصد لمحاسبة الحكومات، والمؤسسات، هيئات الأمن الدولية، وغيرها من المؤسسات تبقى تحدياً حقيقياً.

لطالما طرحت خطابات **حقوق الإنسان** وخطابات تفسير كيفية تحقيق **العدالة الجندرية**، بما فيها العدالة الإنتقالية في مختلف البلدان. ولكننا بحاجة ماسة وطارئة لنقاش مقارن وجدّي حول العدالة الجندرية بحيث تحيط الناشطات بكيفية تفسير مختلف البلدان العربية للفترة الإستعمارية، والشريعة، والشعوب الأصلية، والأمن والقانون العام، لا سيما وأنها تطبق على النساء. أرادت المشاركات أن تخرج بأفضل تجربة مشتركة حول العدالة الجندرية والتحذير حيال المآزق المحتملة لدى تعديل القانون، لاسيما القانون الدستوري، ومراقبة تطبيق هذه القوانين.

ولعل الصعوبة تكمن في ترجمة هذه المصطلحات بحيث يتم **التوافق على معنى مشترك باللغة العربية**. النساء بحاجة لهذه اللغة لتعطيهم **المصداقية** كونهن يشكلن جهات تنتج معرفتها الخاصة لرفع الوعي المجتمعي حول العسكرة ولمساعدة بناء **برنامج عمل** لتطوير الإصلاح الديمقراطي الخاص بالمؤسسات السياسية وقطاع الأمن.

كما أظهرت النساء تضامناً كبيراً مع الرجال من كافة الأعمار في الإجتجاجات على مستوى الشارع حيث شاركوهم المساحات العامة، وجهود إنهاء العنف، وخلق تغيير غير عنيف. أرادت المشاركات الآن التركيز على كيفية البناء على التغيرات الشخصية والثقافية التي بدأت ديناميتها تظهر بالأفق.

في ليبيا، أدت ٤٢ سنة من الدكتاتورية إلى إقصاء وتهميش النساء. ومع ذلك، تم وضع القوانين الجيدة التي استخدمت لحماية النساء وحقوقهن وأوضاعهن: وهذه القوانين باتت الآن مهددة . تفاجأ الليبيون بالدور القوي الذي لعبته النساء في الثورة: فقد نهضن، ودعمن أسرهن ونزلن إلى الشوارع بشجاعة كبيرة. الآن تواجه النساء قلقاً حيال ما يجري: الإتجاه الديني المتطرف، والتأثيرات الثقافية والعادات والتقاليد التي يتم إستحضارها في وجه الصراح الذي يواجهه الليبيون في محاولتهم لبناء مجتمعاً مدنياً جديداً. ولم يتم إعداد النساء للمشاركة في بناء الدولة الحديثة: بالرغم من أن بعض النساء قد ترشّحن للإنتخابات النيابية، إلا أنهن لم يمتلكن الأدوات الصحيحة للعمل من أجل تطوير أوضاع النساء. لا يمتلك الليبيون رؤية واضحة حول كيفية المطالبة بحقوقهم وحقوقهن وهم بحاجة ماسة لخلق الوعي المجتمعي. هذا فضلاً عن غياب المؤسسات الفاعلة في ليبيا بحيث تشارك النساء بفعالية في بنائها.

حول المحور الأول، **صدرت نقاط خمس أساسية:**

١. كل ما يؤلف الأمن، حكم الأمن، ومفهوم الامان الإنساني وحقوق الإنسان يجب أن يحظى بإهتمام النساء

سرعان ما ظهرت العلاقة بين التمثيل السياسي للنساء وبين الأمن كهاجس أساسي مشترك. ولعل تمكين النساء لا ينبثق من الأمن الخارجي، بل من القدرة الداخلية والنفسية للبقاء على قيد الحياة، كما من البنى الإجتماعية-الإقتصادية، ومن مطالبة النساء لحقوقهن بحيث يعدن تشكيل الحقيقة السياسية. أكدت المشاركات على أن النساء بحاجة لإستراتيجية طويلة المدى من أجل تحقيق الأمان الذي يتخطى الأمن الشخصي- الجسدي: هم بحاجة إلى بناء القدرات من أجل الإنخراط بالحوار، والوساطة وصنع القرار؛ هم بحاجة للتريث لإيجاد السلام الداخلي والخارجي وبناء التضامن في وسط الإختلافات. للنساء الحق في التعبير عن ثقافتهن وتراثهن، لكن هذا الأمر غير معترف به من قبل الرجال.

«المصالحة تعني الحوار مع جميع القطاعات في المجتمع بمشاركة النساء» / مشاركة من ليبيا

على الناس تلقّ الدعم لفضح القمع، لكن هذا الأمر صعب جداً لا سيما في المناطق النائية كما هي الحال في المغرب. لم يستطع المجتمع العربي أبداً تجاوز عقبات الحكم؛ كما فشل في تحقيق التنمية والديمقراطية والإستقلال. لقد تحدى جيل الشباب هذا الفشل، حيث شجعوا المواطنون العرب للإطاحة «بالدكتاتوريات الأبدية» التي لم يتصوروا أبداً أن بإمكانهم إزالتها. وقد برهن الشباب عن قدرتهم وإمكانياتهم، في تحقيق شيء لم يستطع الجيل الأكبر القيام به بالرغم من أنهم لطالما كانوا ثوار وناشطين/ات. لقد ذكّر جيل الشباب الجيل الأكبر أن التغيير الديمقراطي الحقيقي يجب أن يتم بناؤه بنشاط: إنه مشروع إجتماعي داخلي، تقوم به الشعوب ولن يتم إستكماله بشكل حقيقي من دون تمثيل كامل وفاعل للنساء. لقد ولد الإسلام السياسي من خبرة الشعوب الشخصية للقمع، لكنها الآن أصبحت الضحية والجلاد، ومن وجهة نظر نسوية، فإن هذا التيار مناهض للديمقراطية. تعني الديمقراطية الحقيقية أن النساء يجب أن تحتل كافة المواقع، لا سيما مواقع صنع القرار. ولكن الحقيقة، هي أن النساء سجينات القمع ومبعدات عن مواقع صنع القرار.

MENA AGENDA 1325

٢. أجندة الأمن والسلام والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقدرتها التحويلية الكامنة

عبّرت المشاركات عن هاجس يتعلق بمحدودية فعالية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بسبب ما ينقصه من آليات واضحة ليصبح جاهزاً للتطبيق، بالرغم من أن عمره قد بلغ إثني عشرة سنة،. يظن العديدون بأن القرار لا يطبّق بسبب غياب إطار قانوني للتطبيق (مقارنةً بإتفاقية سيداو على سبيل المثال). ولطالما قُمعت أصوات النساء من خلال أشكال من الإنتهاكات القانونية والثقافية في أكبر هجوم من نوعه لم يشهدنه من قبل. النساء بحاجة إلى لمناقشة رؤية مشتركة والوصول إليها من أجل تحقيق مقاومة أكثر فعالية.

أعربت المشاركات عن خوفهن من العمل على العسكرة والتسلح، والتي تعد حتى الآن موضوعاً محرماً للنقاش لا سيما على النساء. ولكنهن الآن أردن طرح الموضوع كأولوية على ذات الدرجة من الأهمية مثل قضايا أخرى مثل العنف القائم على الجندر، والإصلاح القانوني وغيرها من هواجس الحركة النسائية التي لطالما طرحتها. تعتبر المشاركات بأن هذه القضايا جميعاً مترابطة جميعاً وبأن حقوق النساء لا يمكنها أن تتطور أو تتقدم من دون مقاربة جندرية للأمن والسلام والوطني والدولي. ولعل الثورات العربية قد قدمت فرصة لتحريك برنامجاً طويل الأمد يركز على تطوير قدرات النساء، وتحسين دورهن في المفاوضات ومحادثات السلام، ومنع العنف المسلح، لا سيما الذي يستهدف النساء والفتيات، وغيرها من التحديات التي تواجه أمن النساء.

لا يجب على الأمن أن يصبح طائفياً أو أن يصبح تحدياً آخراً. لطالما بقيت قضايا الأمن الإقليمية على قمة الأولويات لمدة طويلة ولم تبدأ مع تونس أو تنتهي مع سوريا. إن تنظيم النساء يتطلب إعارة الإهتمام إلى الفجوة القائمة بين منظمات المجتمع المدني والقاعدة الشعبية، والتي عكستها أيضاً العلاقة بين المنظمات المانحة وبين منظمات المجتمع المدني. وهذا ما عبّرت عنه إحدى المشاركات «نحن بحاجة إلى فهم مختلف للمجتمع المدني والذي يتضمن مصالح جماعية تنبثق من هموم القاعدة وتتضمن قطاع المجتمع المدني ولكن ليس بحصرية».

٣. مصالح جيو-إستراتيجية مشتركة، لا سيما تأثير الصراح الفلسطيني/الإسرائيلي على أجندة النساء والسلام والأمن

تحتاج النساء إلى تحليل لهيكليات الأشمل في المنطقة من أجل ضمان المشاركة الحقيقية في إحداث التغيير الدائم: ما هي التحديات الإقليمية للسلام في المنطقة؟ ما هي المصالح الجيو-إستراتيجية للقوى الكبرى؟ كيف يمكن للنساء لعب دوراً هاماً في النقاشات الإقليمية؟ لقد ناقشت المشاركات بشكل متكرر بأن المشكلة المركزية في المنطقة هي الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ليس من الممكن تجنّب هذا التهديد الأساسي للسلام لا سيما وأن القوى الكبرى تبدو وكأنها تشجّع الحركات الإسلامية المتطرفة كوسيلة لتشتيت إنتباه الناس عن هذه المشكلة. كلما حاول أحدهم في أية دولة عربية المطالبة بالديمقراطية، يواجهون تحديات من أولئك الذين يلتزمون بإبقاء الأمر على ما هو عليه (ستاتيكو). إن أي قضية عربية تعني كل العرب، والسؤال الفلسطيني يبقى الأهم والقضية المشتركة الكبرى. إنهاء إحتلال فلسطين يبقى مشكلة إستراتيجية ودينية والتي يجب حلّها إذا اردنا للسلام أن يسود.

٤. قدرة المجتمع المدني على طرح ومراقبة مؤسسات الأمن وازدياد العسكرة

عبّرت المشاركات عن هاجساً جديّاً كونهن لاحظن السيطرة شبه المفقودة للمجتمع المدني على المؤسسات الأمنية مثل العسكر. ولعل الإستجابات الرسمية للثورة كانت صادمة للنساء والرجال على حد سواء. فقد تفاجأت النساء من ضربهن بالأماكن العامة، وسحلهن، والإعتداء الجنسي عليهن، وإغتصابهن من قبلا رجال الجيش والمدنيين على حد سواء. تشكّل النساء ضحايا الحروب الوطنية ومراحل الإنتقال العنيفة، وقد وصلن الآن إلى إستنتاج مرير: من قبل، حين كانوا يتكلمون عن القرار ١٣٢٥، كانوا يرونه مرتبطاً بشكل حصري بالنساء في مناطق النزاع القائم. ولعل الثورة العربية، بما قادته من «أعاصير وعواصف» جعلتهن يلاحظن بأنه «قرارنا أيضاً». إن الدور الوقائي للقرار، لاسيما مطالبته بتعزيز مشاركة النساء يعد أساسياً أيضاً في مراحل الإنتقال «السلمية». إن تدعيم دور النساء في القرارات السياسية، لاسيما المتعلقة بقضايا الأمن هي ضمانة حقيقية لحل النزاع والوقاية منه. إن الهاجس الأساسي في المنطقة هو أيضاً النزاع والصراع على الحدود بين البلدان ما يؤدي إلى المزيد من نقل السلاح وإرتفاع عدد اللاجئين. ولعل الدرس الأساسي يتمثل بحاجة النساء للبدء بالعمل على أجندة النساء والسلام والأمن حتى ولو لم تنخرط بلدهم بنزاع مباشر: كون أجندة النساء والسلام والأمن تتضمن جوانب للوقاية من النزاع والتي شعرت المشاركات بالحاجة الماسة الآن لإكتشافها.

جاءت النساء في اليمن متأخرات حيال شعورهن بالحاجة إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥: ولم يصبح الموضوع مهماً إلا بعد بدء النزاع المسلّح، بينما كان من الممكن إستخدامه للضغط بإتجاه منع النزاع. باتت أوضاع النساء في اليمن أسوأ، ليس بسبب النزاعات المسلحة المستمرة بل بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية التي كانت صعبة من الأصل. وقد ساهمت النزاعات المسلّحة إلى إنبثاق المجموعات المتطرفة مثل القاعدة والتي دمّرت المجتمع المدني؛ كما سجّل تراجعاً في خدمات حماية النساء وفي الخدمات الأخرى عموماً. ولعل المشكلة الأبرز هي موقف النساء تجاه أنفسهن كما موقف الرجال حيالهن بأنهن غير كفوءات للمشاركة بالأطر الرسمية لصنع السلام. من هن النساء اللواتي يمكنهن المشاركة في المفاوضات وكيف يمكن للناشطات النسويات أن يتلقين حماية كونهن يطالبن بحقهن بالإنخراط بهذه النقاشات؟

٥. إسهامات النساء المحتملة في آلية السلام، والمرحلة الإنتقالية والمساحة الديمقراطية

في منطقة تشهد فصلاً قوياً بين الديمقراطية والمساواة، بات مصطلح «الإنتقال الديمقراطي» مشككاً به: فالنساء لا يزلن يواجهن العنف والقمع والإقصاء، وهي ممارسات تدعمها القوانين المؤذية. تنتمي النسويات العربيات إلى النخبة في المجتمع، وعليهن القيام ببعض البحث حول مدى إمكانية إسهامهن في الهيكلية الإجتماعية-الإقتصادية ذات الطبيعة الإقصائية للمجتمعات العربية. إن الإقصاء الإجتماعي والفجوة القائمة بين النخبة والفقراء غالباً ما تعني نقص في إنسجام المطالب النسوية مع القاعدة الشعبية. ومع ذلك، فإن ما يجمعهن، هو أن كلا المجموعتين ينقصا الإستراتيجية الواضحة، والسياسات والمقاربات، ما يتركهن ضعيفات ومرتبكات.

في الأردن، تصارع النساء من أجل المساواة كونها ركيزة أساسية للديمقراطية. وبينما تحظى النساء الأردنيات بوصول متساوي للتعليم وبعضهن وصلن إلى مواقع مميزة في مهنهن، فإن مشاركتهن الإقتصادية تبقى منخفضة بشكل كبير مع غياب السياسات الإجتماعية الموجّهة والممنهجة التي تدعمهن للدخول إلى سوق العمل. إن مشاركة النساء السياسية وتمثيلهن السياسي ينخفض أيضاً (من ٥ إلى ١)، بالرغم من أن المزيد من النساء دخل البرلمان (من ٦ إلى ١٢). لا تزال القوانين التمييزية قائمة، وتقدم النساء الأردنيات تعيقه أولويات المانحين وأنماط الإنفاق.

في تونس، كما في بعض بلدان المنطقة، باتت إنجازات النساء التي تحققت على مدة الأعوام السبعين التي مرّت معرضة للتهديد. لكن حين يتم تمكين النساء لتبادل الأفكار والمقاربات، تنبثق أفكاراً جديدة حول السلام والأمن. لقد وصل التونسيون/ات إلى مرحلة صعبة وحرجة، لا سيما مع التحول الديمرقاطي الذي تكشّف عبر التركيبات الدستورية التي يتم نقاشها. تأمل النساء بسيادة ديمقراطية حقيقية ولكنهن يخشين التراجع. تخشى النساء عدم تحقيق التغيير الإيجابي بالرغم من الإسهامات الملموسة التي قدمتها النساء للإطاحة بنظام بن علي. لقد حاربت النساء كل القوالب النمطية، ودافعت في الخطوط الأمامية، وإستخمن قدرات جديدة وتبادلن المعلومات، لكنهن لم يستطعن التفريق بين الصراع من أجل حقوق النساء والصراع من أجل الديمقراطية. لقد حاربت النساء التونسيات للحفاظ على وجهة نظر مترابطة: الصراع ضد إحتلال فلسطين، كعامل اساسي لإحداث السلام في المنطقة، بقي مربوطاً في عقولهن مع صراع النساء من أجل المساواة. ما حدث في تونس عام ٢٠١١ يعود إلى حقبة إنهاء الإستعمار، والصراع العمالي التاريخي الطويل في مقاومة القمع. لم يسبق أن صممت النساء أبداً أمام تأثير الإقصاء لكنهن لم يلمسن بعد نتائج سنوات العمل المضني – بل على العكس، بالحقيقة، فإن المكاسب التي تحققت بصعوبة بالغة وبشقّ الأنفس باتت مهددة وبشكل متزايد. إن العدد القليل للنساء في المجلس الوطني لم يستطع أن يجعل من وجوده قوة مؤثرة، لا سيما الآن مع ما يواجههن من من تحديات تهدد أمنهن. يجب ضمان حقوق النساء في كل شيء لا سيما تحديد مفهوم السلام والأمن والسلامة.

«بناء السلام والحوار مع المجموعات القاعدية أمران لا يمكن فصلهما» / مشاركة من اليمن

MENA AGENDA 1325

المحور الثاني:

القوة التحويلية الكامنة لأجندة النساء والأمن والسلام

ركّزت الجلسة الثانية على قضايا ودروس من جوانب مختلفة من أنحاء العالم والتي يمكن أن تكون مفيدة للنساء العربيات. وناقشت الجلسة موقع النساء الحالي، وما نريده كنساء من الحكومات ومن المجتمع الدولي، فضلاً عن الخطوات والإجراءات التي يجب أن نتخذها بأنفسنا.

نوقشت القوة التحويلية الكامنة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بالتفاصيل. فقد جلب التاريخ نماذجاً حول الحاجة للنساء على طاولات بحث السلام، وفي مواقع صنع القرار، لأننا قادرات على إدخال وجهات نظر جديدة وطرح قضايا ومقاربات من شأنها منع مماطلة آليات السلام. تتكلم النساء دوماً عن المسؤولية في حين ينحو الرجال نحو التركيز على القوة والإستجابة لها.

لا تعد النساء في أنحاء أخرى من العالم، ضحايا فقد بسبب دورهن القائم على الجندر؛ فعلى سبيل المثال، تهمش النساء بسبب هويتهن الإثنية. ومع ذلك، فإنه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن أيديولوجيات المجموعات الدينية المتطرفة من أي نوع كانت تستهدف النساء فقط لأنهن نساء. ولعل التحدي الدولي هو وضع حقوق النساء على الأجندة: فالقوى الغربية لا تقدم العون لأنها تعيد وتكرر بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحكمها المجتمعات المحافظة وبالتالي يصعب تغييرها – وهذه المقاربة تتجاهل نشاط النساء وتعيق الحركات النسائية. تبدو النساء مجموعات لا يريد أحد التعامل معها.

> تبقى الثقافة الذكورية قوية جداً بحيث تدعم نفسها من خلال التفسيرات الدينية التي من شأنها قمع النساء. ثمة تناقض عميق في الحكم في المغرب: ففي الوقت الذي ترغب فيه الدولة بناء السلام، فإنها تنادي لزيادة قوى التسلح وزيادة حماية العسكر، وتذهب إلى أبعد من ذلك حيث تسن قانوناً من شأنه توفير المناعة والحماية للعسكر، وعائلاتهم وزوجاتهم؛ إنه قانوناً قُدّم لمجلس النواب الآن ويجب مواجهته بجدية وتقيّظ من قبل النساء.

إنبثق التوجه نحو «البراغماتية الساخرة» أثناء تطبيق الجندر في الإطار الدولي لصنع السلام. ولعل هذا التعبير الساخر إستمر لأن معظم المراقبين الخارجيين لم يتمكنوا من تقديم تحليل جندري للأحداث السياسية لذا فضلوا التعامي عن الإساءات التي تواجهها النساء. ثمة الكثير من الأدبيات التي تدعم وتؤكد مشاركة النساء لكن من الواضح أن الإلتزام الحقيقي أو النية عن إشراكهن قليلة أو هي غائبة. يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية في تغيير خطام «نحن» و«هم» والذي يبرر إقصاء النساء على أساس «الثقافة». ولعل إيران تقدم نموذجاً مفيداً لهذه المشكلة، لأن دستورها المبني على الشريعة يجعل الحفاظ على الأجندة النسائية صعباً جداً، الأمر الذي أدى إلى إسقاط حقوق النساء في إيران عن أية أجندة دولية.

ومع ذلك، فإن التحدي الذي تواجهه الحركات النسائية هو كيفية ردم الهوة بين أولئك الذين يدعون بعالمية الحقوق وبين العامة من الناس الذين ينقصهم الوعي بحقوقهم. لعل الأصوات النسائية العلمانية التقدمية تم إفقادها الشرعية وذلك لأنها بدت وكأنها تمثّل الأقلية النخبوية. على النساء أن يعرن الإهتمام لكيفية الإتصال والتواصل مع القاعدة الشعبية وضمان جدوى المطالبة بحقوق النساء لدى عامة الناس.

ولأن النساء واجهن الكثير من العنف أثناء مشاركتهن ومساهمتهن بتغيير الأنظمة، أصبحن أكثر وعياً بالمأزق الحقيقي في هذه المرحلة الإنتقالية: إذا كان لديكم النية بإستخدام العنف، ففي مرحلة ما، سيتم دعوتكم للمشاركة على طاولة السلام أو المفاوضات. أما إذا رفضتم العنف، أو عبّرتم عن وجهات نظر معتدلة، فسيتم تجاهلكم. هذا من شأنه أن يؤكد ضرورة أن تعمل النساء بجدّ على تطوير إستراتيجيات من أجل فتح المساحات العامة وإيصال أصواتهن. ربما على النساء إيجاد طرق بحيث يشكّلن تهديداً للأطر الإنعزالية التي تقوم حالياً بتحديد شكل آليات السلام والمرحلة الإنتقالية؟

كما أشارت المشاركات بأن الإسلام السياسي أصبح نافذاً على الساحة السياسية لأنه قدّم للنساء خدمات عملية، وإستجاب للحاجات المادية وإحتفل بأولئك الذين ضحوا بأنفسهن من أجل إحداث التغيير وهذا أمر يقّدر في الإسلام. يمكن للنساء الناشطات في المنطقة العربية أن يتعلمن من هذا الأمر والتصرف بطريقة مماثلة. علاوة على ذلك، يمكنهن التعلّم من بلدان أخرى حيث رفضت النساء إقصاؤهن من الإحتفالات العامة بعد الإضطرابات السياسية. وعليه، تمت مناقشة أربعة دروس مستفادة من الفيليبين خلال فترة التسعينات:

١. لابد من التذكير والإعتراف بأولئك الذين ماتوا، كما من المهم تذكر قصص الناس. يجب الإحتفال بالناس العاديين؛ فهم بحاجة للوصول للحقيقة، والتعويضات وللإعتراف بهم. ولعل المشاركون في البرنامج مُنحوا هذه الفرصة حيث إستمعوا إلى شهادة من عزة سليمان، المرأة اللبنانية التي نجت من هجوم في ساحة التحرير (أنظر الملحق رقم ١٠).

> في ليبيا، لم تعر النساء الإهتمام لأجندة الأمن. عوضاً عن ذلك، كن قد ركّزن على المصالحة في قناعة منهن بأنهن قد يصلن إلى إتفاق مشترك قد يصلن من خلاله إلى السلام. يكمن التحدي في أن النساء تنقصهن الثقة للتكلم. لا سيما مع تفشي الأمية، وفشل نظام التعليم، وتخلف النظام القضائي وعدم تطبيق القوانين الجيدة. تقع ليبيا فريسة نرجسية الثوار: لا يُسمع سوى صوتهم والمظالم التي تعرضوا لها. وعليه، كيف يمكن لليبين الآن تذكّر جميع أفراد المجتمع والمجتمع الدولي الذين لعبوا دوراً مهماً في صراع التحرير؟ فهؤلاء الذين حكموا الآن لم يدعوا مجالاً للتنوع. كيف يمكن للمجتمع المدني تحدي سيطرة الحكومة الجديدة؟ يبقى دوراً محدداً للنساء، كونهن المربيات، وهن ينقلن القيم ويعلمن الأجيال عليها، ويحملن الثقافة، ويمكنهن بناء مجتمع يحقق التقدم – أو في الواقع، الوصول إلى طريق مسدود إذا بقين يرزحن في الجهل.

٢. لا يعني بناء المؤسسات إعادة بناء ما تهدّم وحسب، بل إعادة بناؤه بشكل أفضل مما كان عليه. فالإصلاحات التي تلي النزاعات على سبيل المثال، تقدم فرصة بحيث تضع قوى الشرطة في خدمات الشرطة بحيث يركزون على حماية المواطنين لا النظام. وتحقيق ذلك يتطلب تعديلاً في المفاهيم. لذا فإن المراحل الإنتقالية من شأنها أن تقدم لنا فرصاً لنسأل ما إذا كانت مؤسساتنا تعكس تنوّع المجتمع أو أنها ملتزمة بالإدماج الإجتماعي.

أعربت المشاركات عن إهتمام كبير في وضع خطط عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ على مستوى كل بلد. والتحدي الأكبر هو أن المراجع القانونية الدولية – مثل أجندة عمل بيكين والتي تركز أيضاً على النساء وأتت على طرح أجندة النساء والأمن والسلام – تفتقد إلى خطة عمل تنفيذية. وهذه المحدودية نجدها أيضاً في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. لعل عدم وجود معايير تطبيقية يحول دون المساءلة ومن شأنه أن يعزز الفجوات بين النساء على المستويات المحلية والحركات النسائية في المدن. وعليه، فإن أولويات ومخاوف النساء المشتركة يجب أن تبقى هي محور العمل ويجب الإستماع إليها. ولعل هذا الأمر ينطبق الآن أكثر من أي وقت آخر لأن مجموعات النساء الإسلامية تجلب خطاباً جديداً يختلف عن الخطاب العلماني. ولعل الطريقة الأوحد للتصدي لهذا الخطاب هو بالدخول في نقاشات مع المجموعات النسائية الدينية وكشف الحاجات المشتركة، بما فيها الحاجة إلى آليات لضمان عدالة إنتقالية حساسة تجاه النوع الإجتماعي.

٣. يجب دعم الإنخراط المجتمعي والحفاظ عليه. ويجب على النساء أن يبقين مشتركات بهذا الحراك، الأمر الذي يمكن تحقيقه إذا ما بقيت المعلومات تتدفق عبر المنطقة وبين الدول وإذا ما بقي الشعب في دائرة ما يجري، على أن يتم تكريس يقظة وإنخراط الشعوب.

٤. يجب تحسين تقديم الخدمات بصورة عاجلة لأن الفقراء بحاجة لأن يشعروا بآثار التغيير. وإذا ما بقي واقع تقديم الخدمات على ما هو عليه، فإن فساد المحسوبية السياسية سبقى مسيطرة.

ولدى الإستفاضة بالنقاشات، ظهرت المحاور التالية:

١. بناء الثقة بين الدولة والمواطن – آثار العسكرة المتزايدة

ناقشت المجتمعات سؤال إمكانية بناء الثقة بين الدولة والمواطن، السؤال الذي لطالما تردد صداه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث لم يرتقِ الأفراد إلى فئة المواطنين، بل بقوا أدوات تنتمي للدولة. فالسياسات كانت تفرض لا تُختار، والمؤسسات فشلت عن حماية النساء من العنف وبقي التمييز القانوني ضد النساء قائماً. وقد لعبت العسكرة دوراً كبيراً في قمع النساء لأن الرجال فقط هم الذين يمكنهم الإنخراط في العسكر: فموقعهم العسكري يعطيهم القوة والسلطة ليصبحوا مواطنين.

وقد تم التعبير عن هاجس آخر يتمثل بصياغة الدساتير الجديدة في حالة من الإرباك وعدم التوافق، وبكثير من العجلة. فالنساء بقين في الظل، لا صوت لهن.

وهنا أعربت المشاركات عن الحاجة إلى معرفة كيفية ربط العمل المستقبلي على أجندة النساء والأمن والسلام مع عملهن الحالي على موضوع الهيكليات الإقتصادية الإقصائية: فقد لاحظ الكثيرون بأن هذه القضايا مرتبطة ببعضها البعض بشكل مركّب، لأن حلقة العنف تبدأ مع تفشي الفقر والأمية.

يجب على الحركات النسائية الإعلان عن أجندتهن للسلطات وممارسة الضغط عليهم عوضاً عن تزويد الخدمات الأساسية: المناصرة من أجل قضايا النساء هو أعظم خدمة تقدّم للنساء. يجب على الحركات النسائية أن تكون أكثر تعمقاً في توجيه المطالب الحقوقية بحيث يمكن للأشخاص العاديين التعرف على الخطاب النسوي والتماهي به وبالتالي دعمه. من شأن ذلك أن يضمن سنّ مشاريع القوانين التي تقدمها الحركة النسائية. إن التعاون مع القاعدة الشعبية وتكلّم لغتها هو أمر أساسي: المناصرة يجب أن تنطلق مع النساء وليس من أجلهن. وفي الوقت نفسه، على الحركات النسائية أن تركز على طرح قضايا جديدة.

في المغرب، إستطاع السلفيون الوصول إلى القاعدة الشعبية الكبيرة من خلال البرامج الإجتماعية التي عادت بالفائدة على رأس المال السياسي. فقد وصولوا إلى الفضاء السياسي الممنوع على النساء: إذا إستطاع المجتمع المدني مناقشة الموازنات الدولية، فإن المؤسسات النسائية ليس بإمكانها مناقشة أي شيء له علاقة بالدفاع. وهذا الأمر يجب تغييره بحيث يمكن إيصال صوت النساء ووجهات نظرهن المختلفة حول الأمن.

٢. هل تمثّل الحركات النسائية «النساء العاديات»؟

ناقشت المشاركات ملياً ما بتن يلاحظنه من أن هناك سنوات عديدة من اللوم والكثير من الحجج بأن الحركات النسائية بعيدة كل البعد عن عامة الناس. ومع ذلك، فإن هذه الحجج من شأنها أن تضعف النشاط المنظّم وتنكر وجود عوامل مختلفة في أواسط الحركات والمجموعات النسائية؛ لا يمكن للنساء متابعة أجندة متجانسة ومع ذلك الإعراب عن إحترام التنوع. ولعل المغالاة في النقد الذاتي قد يكن فخاً هو بدوره: فالمنظمات القاعدية وتلك العاملة في المناطق تميل للتعرض للأجندة السياسية النسوية لا سيما حول موضوع منع العنف ضد النساء. وعوضاً عن الإستفهام حول طريقة عمل النساء، يجب حشد الإنتباه إلى كيفية الإنخراط في بناء التحلفات النسوية: على سبيل المثال، من خلال إيجاد طرق لبناء الجسور مع مجموعات حقوق الإنسان والحركات الإجتماعية التي تتجاهل النساء وتحدي طريقة عملها. على الحركات النسائية إيجاد الحلفاء والقدرة في الوقت عينه على تحديد المنافسين والعمل على تحييدهم.

في لبنان، تبتعد منظمات المجتمع المدني عن القاعدة الشعبية. على خلاف المنظمات الدينية، فإن منظمات المجتمع المدني لا يستطيعون التكلم إلى الحشود أو حشدهم من أجل خلق التغيير. كيف بإمكان الحركة النسائية أن تعيد بناء الروابط مع القاعدة الشعبية من أجل وضع حقوق النساء وقضاياهن على لائحة الهموم الشعبية؟

DE LA
RÉPUBLIQUE

MENA AGENDA 1325

٣. إستطاعة تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعربت المشاركات عن إهتمام واضح في تحديد كيفية تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. ولعل بعض الطرق تمثل بـ: تطوير خطط عمل وطنية من شأنها دمج أجندة النساء والأمن والسلام في كل القضايا الأخرى؛ وتشجيع النقاشات الديمقراطية حول الأمن لرؤيتها من عدسة الأمن الإنساني؛ فضلاً عن إدارة حملة واسعة وموحّدة للتعرف على الجوانب المختلفة لما يتضمنه مفهوم الأمن. كل هذه المقاربات متاحة امام الحركات النسائية من أجل تطبيقها.

والأسئلة العملية التالية، والتحديات حول هذا المحور كانت محور النقاشات الدينامية:

١. كيف يمكن لقرار مجلس الأمن أن يدخل في أجندة العمل القائم حول تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار القانونية وفي الحقوق القانونية؟
٢. كيف يمكن لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ أن يساعد في مشكلة التمثيل السياسي: أي فئة من النساء يخدمها أكثر؟
٣. هل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ يشكّل أداة لبناء الجسور؟
٤. ما هي أفضل الطرق لتناول وإستخدام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في هذا الوقت؟

توافق المشاركون على أن القضايا الإجرائية بحاجة لمزيد من المناقشة والفهم قبل تكريس آليات عمل بشأنها. ولعل ذلك يتضمن معرفة كيفية نشر المعرفة حول قرارات أجندة النساء والأمن والسلام من خلال خطة تنفيذية مخصصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبإستخدام آليات محلية بحيث تنتفي مخاطر الشعوب بأن هذه أجندة أخرى مفروضة من الغرب.

لا يمكن لأجندة النساء والأمن والسلام لأن تكون فاعلة إلا من خلال وضعها في إطار إستراتيجية طويلة الأمد لمواجهة الآثار السلبية للأجندة المتطرفة التي تعارض حقوق النساء؛ ولعل الإهتمام بالإعلام والتربية يبقى أساسياً في هذا المجال.

٤. هل بإمكان النساء الإهتمام بـ«السلام والأمن» إذا لم يتم إشباع حاجاتهن الأساسية؟

تواجه البلدان العربية المشكلة المزوجة المتمثلة بغياب الدولة ونقص الخدمات والحقوق. ولعل البديل الذي يقوم بتزويد الخدمات كان قد أعرب عن فشل، حيث إستبدل دور دولة فاشلة ولم يستطع في طرح قضايا إنتهاك الحقوق. ثمة العديد من المؤسسات الصغيرة التي تتنافس من أجل الحصول على الموارد لتحل محل الدولة الغائبة في تقديم الخدمات. من شأن هذه المقاربة ان تساهم في إستقطاب الناس لكنها تضعف أدوار المناصرة والأدوار القانونية التي تلعبها منظمات المجتمع المدني. كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنجح في الضغط على السلطات لتقديم الخدمات عوضاً أن تطرح نفسها كجهة تقدم الخدمات بنفسها؟ على سبيل المثال، النساء اللواتي شاركن في مراحل سابقة في إعداد تقارير الظل للجنة سيداو تريد أن تجد حلاً لكيفية الإستجابة الناجحة لما تدعيه الدول عن دورها في تحقيق إلتزاماتها لتطوير هذه الإلتزامات.

يجب على الحركات النسائية أن تطوّر إستجابات متطورة للآليات المتطورة المعتمدة لإقصاء النساء. ويكمن الدرس في حمل الخطابات إلى القاعدة الشعبية للناس. في سريلانكا على سبيل المثال، تمت كتابة ميثاق النساء للسلام بناءً على المسح القاعدي الشامل حول "الأمن" الذي كشف عن حاجات العامة من النساء والناس وما هي حاجاتهم ليشعروا بالأمان.

تعد مشكلة وجود فجوة بين القاعدة الشعبية وبين النخبة، والتساؤل حول تقديم الخدمات مشكلة مشتركة بين العديد من البلدان. في مخيمات اللجوء الفلسطينية، يعد السؤال ذا وقع قوي: لا تهتم النساء بالتأثير في قرارات الأمن والسلام بينما هم جائعات او مريضات. بالنسبة إليهن، يبقى الأمان الإجتماعي-الإقتصادي الهدف الغالب والمراوغ: إذا تمت الإستجابة لأبرز الإحتياجات، فإن ذلك من شأنه أن يعبّر عن الأمن والسلام. إن حاجات الأفراد يجب تلبيتها وإشباعها وهذا يعني استكمال جهود تعليم النساء عن حقوقهن كبشر بحيث يطالبن بدورهن الدولة والنظام الدولي. النساء بحاجة للمعلومات، وهن بحاجة لفهم التحديات المشتركة، ولعل الأهم من ذلك، يجب طرح الإحتياجات الإقتصادية للنساء. وتقدم المغرب نموذجاً للتحذير بعدم ضرورة ربط تقديم الخدمات بالمكاسب السياسية. فقد عملت النساء كثيراً على تطوير النساء، لكن في وقت الإنتخابات، فضّلت النساء التصويت لصالح رجال الدين. ويبقى السؤال حول كيفية تقديم الخدمات التي تستجيب لحاجات الناس لبناء تحالفات سياسية فعالة عوضاً عن شحن المنافسات. وتبقى المصالحة افضل طريق نحو تحويل النزاع وتعزيز الحوار.

وقد تكلمت مشاركات أخريات عن أهمية **إنخراط الحركات النسائية بشكل ناشط في قضايا الأمن، وليس بالإكتفاء بالمشاهدة والمراقبة وحسب.** من أجل ضمان فعاليتها، يجب على النساء أن يرسمن الإستراتيجيات ومتابعة القضايا التي تهمنا، والتي بدورها تتطلب منا أن نكن كفوءات وقادرات على تقديم الملاحظات حول المحاور التي لطالما بقيت النساء مقصيات عنها وممنوعات عن فهمها وتحليلها. يجب على الحركات النسائية أن تحدد الأطر الناظمة لمشاركتهن ودعوة الآخرين لتقديم الطروحات، عوضاً عن الإنتظار لأن يتم دعوتهن للتعليق على إستراتيجيات الآخرين.

توافقت المشاركات على أن النساء المتقدمات هن اصوات أقلية ويتعرضن لإتهامات دائمة بأن عملهن نخبوي. ومع ذلك، فإن الدليل على تقدم النساء، وإن كان تدريجياً، يبرهن على أن الأصوات التقدمية هي التي تمثّل المستقبل: فالتغيير يتم تدريجياً. ففي إيران على سبيل المثال، فإن الفجوة بين الحكام والشعب في تزايد مستمر. وبالرغم مما يريده النظام القمعي والسلطوي، لا يزال الناس يجدون طرقاً لتثقيف أنفسهم؛ وكنساء، نحن بحاجة لتذكر ذلك والإستمرار في إيصال أصواتنا بحيث نستكمل جهودنا في إيجاد السبل لإيصال أصواتنا إلى الأشخاص بحيث يسمعوننا حتى بالرغم من كونهم محافظين. بغض النظر على المعتقدات السياسية، فإن لدى جميع الناس حسّ من العدالة ووعي بمعاناة النساء. يمكن للحركات النسائية تغذية العقول، إن لم تكن مسؤولة عن رسم التوجه الفكري من الأساس.

MENA AGENDA 1325

وهكذا طرح التساؤل حول كيفية التخطيط الإستراتيجي. ومع إنتقال الشعب العربي تدريجياً من كونهن "أشياء" إلى المطالبة بمواطنيتهم، تزداد الحاجة إلى المسؤولية والإصرار. يبقى من المستحيل تقسيم الحاجات العملية عن تلك الإستراتيجية: هي متداخلة ومعقدة بحيث يجب على النساء أن يكن واضحات حول أجندتهن. يمكن للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يتعلمن من بعضهن البعض. لم يحصل في أي مكان في العالم أن دعيت النساء للمشاركة في التحولات الديمقراطية. على النساء إغتنام الفرصة المناسبة قبل أن تقفل الأبواب بوجههن.

٥. العنف والتحول السياسي

من التحديات الأخرى التي واجهتها المشاركات هي حقيقة أن قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ يشكل هاجساً مستجّداً بالرغم من أن عمره يقارب الـ ١٢ عاماً. من المهم أن نتذكر أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ جاء من أجندة عمل بيكين لأن النساء في أماكن النزاع والحرب طالبت بأن يكون صوتهن مسموعاً. لم تكن تلك النساء من النخبة بل كن نساءً عاديات لكنهن وجدن أنفسهن في وضعات غير عادية وبالتالي طالبن بأن يكن لهن صوت: وهذه هي قوة القرار ١٣٢٥ من حيث هو أداة منظمة يجب أن تستخدمها النساء. ولعل التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتطلب من النساء طرح أجندة النساء والأم والسلام بطريقة مختلفة، ومن وجهة نظر جديدة بحيث يتنبهّن لأبعاد أجندة الأمن. وقد صاحبت التحولات السياسية إظهار أشكال العنف – مثل قتل النساء – بطريقة أكثر وضوحاً. عبّرت النساء بوضوح عن الخشية والخوف من التسلح الذي بدأ ينتشر؛ كما أنهن بتن يخشين التجول في الأماكن العامة. كل هذا خلق فرصة للنساء للتحدث والقيام بخطوات عملية من أجل الإنخراط بالآليات الدستورية المعاصرة كفرصة لخلق حوار عن السلام والأمن والعدالة. وقد أظهرت العدالة الإنتقالية نفسها بعيدة كل البعد عن الحساسية تجاه الجندر، لذا **فإن أحد أبرز التوصيات من المشاركين هي ضمان فعالية مشاركة النساء. على من أستلم مقاليد الحكم أن يعلم أن هواجس النساء المتعددة موجودة وعليهم الإستجابة لها.**

لم تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تاريخاً من تحمل المسؤولية تجاه العنف القائم على النوع الإجتماعي خلال المراحل الإنتقالية السياسية. وجزء من ذلك كان سببه سوء إستخدام الدين لرفض حقوق النساء في المجتمعات العربية. وهؤلاء الذين يفسرون الإسلام بطرق متطرفة يدعون حماية أحلام الشعب، لكنهم لا يؤمنون بضرورة إحترام نظرة النساء للمستقبل.

بتاريخ المغرب، أولئك الذين مارسوا تعذيب وإغتصاب وقتل النساء لم تتم محاسبتهم: بالحقيقة، يتم حالياً مناقشة إقتراح قانون من شأنه ضمان حصانة الجرائم السياسية وذكر ان حق المغربيين / ات بديمقراطية فعالة.

٦. الإنقسامات الدينية والعلمانية بين النساء

لعل الإنقسامات الدينية والعلمانية القائمة بين النساء قد تشكل فرصة لإحداث تغيير واسع أكثر من كونها عقبة: قد لا تكون هذه هي الفترة المناسبة للناشطات بإشراك النساء الإسلاميات، إلا أن البدائل النسوية تبقى مهمة لأنه حتى أشد النساء الإسلاميات تطرفاً من شأنهن التساؤل ما إذا كانت مقاربتهن مفيدة حين يصطدمون «بالسقف الزجاجي». ويبرهن لنا التاريخ الإيراني بأن النساء حين لاحظن محدودية تطورهن فقط لأنهن نساء، لجأن إلى النساء العلمانيات التقدميات طلبا للمساعدة. تحتاج الحركة النسائية إلى وجهة نظر إستراتيجية طويلة الأمد: هن بحاجة إلى مواصلة بناء القاعدة لأن المزيد من النساء سوف يحتجن وبصورة متزايدة إلى كشف الأجندات المشتركة التي لا تحترمها الخطابات الدينية، السياسية واليمينية المتطرفة.

التوصيات العملية

- حاجة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تطوير خطط عملية لتطبيق القرار ١٣٢٥ عبر القيام بتشاورات ضيقة مع منظمات المجتمع المدني.
- الحاجة الماسة إلى رفع الوعي حول كيفية إستخدام أجندة النساء والأمن والسلام ضمن أطر حقوق الإنسان الدولية المرتبطة بها لا سيما حين تعمل النساء في ظل الإنقسامات الدينية والعلمانية
- يجب النظر إلى آليات كتابة الدستاتير كفرصة للنساء لنقاش الأمن والسلام بما فيها الإدعاءات المرتبطة بالعدالة الإنتقالية والمطالبة بالحقوق

«يجب أن ندافع عن بعضنا، يجب أن ندافع عن حقوقنا» / عزة هلال سليمان، مصر

MENA AGENDA 1325

المحور الثالث:

كيف يمكن للنساء المشاركة في بناء الدولة؟

مكّنت النقاشات حول إتفاقية سيداو وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ النساء من التركيز عن كثب على حقوقهن القانونية بما فيها قوانين الأحوال الشخصية والدساتير الوطنية التي يمكن الوصول إليها قانوناً. ولعل الهاجس الأبرز كان خطر خسارة الحماية القانونية المتاحة، لا سيما حين تستخدم الردّة الثقافية لبناء تيار معارض لهذه القوانين. وقد طرحت المشاركات تساؤلاً حول كيفية وصول النساء التقدميات إلى السلطة، وكيف يمكن العمل مع الرجال من أجل باء قدرات النساء وكيف يمكن الوصول إلى المجتمعات «المحافظة» والمعارضة. وتوقيت بناء التحالفات هذا كان محور النقاش مع النساء اللواتي تتسائل حول كيفية بناء ومد الجسور، وما إذا كان يجب فهم الخطاب الديني من أجل الوصول إلى المجتمعات المحلية، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن توقع نتائج العمل التقليدي للحركة النسائية.

١. كيف يمكن للنساء التأثير في العمليات الدستورية؟

فُتح النقاش حول كيفية بناء الدساتير الوطنية التي تضمن بشكل كامل حقوق النساء. يجب على المجموعات النسائية والناشطات والمنظمات العمل على بناء تحالفات وطنية، إقليمية ودولية فضلاً عن تطوير شراكات وإستراتيجيات مناصرة قوية ذات توجهات مشتركة. ويبقى التحدي الأساسي في دعم سيادة الأدوات الدولية والقانون على القوانين الوطنية والمناصرة من أجل جعل إتفاقية سيداو مرجعاً لصياغة الدساتير، لأنه إذا تم ضمان المساواة في الدستور، ودعمتها الأدوات الوطنية، يمكن للنساء العمل على تطبيق هذه الضمانات. يجب التصدي للقوانين التمييزية من خلال إعتبار الأدوات الدولية مرجعة لضمان المساواة من خلال القانون. يجب على حملات المدافعة الوطنية هذه أن تنطلق ضمن نطاق واسع يشمل المجموعات السياسية والإجتماعية لرفع الوعي حول أهداف النساء، من حيث وجود مناهضة مبدئية للإنتهاكات والمعايير دستورية التي تقوّض حقوق النساء. عبر ربط إتفاقية سيداو بالقرار ١٣٢٥، وجدت المشاركات قيمة في الضمانات الدستورية لحماية النساء والنزاع المسلح مثل تلك التي تم تفعيلها حيال الجرائم المنظمة والإتجار بالبشر.

في تونس، وجدت النساء الشابات بأن تقديم الخدمات (التعليم والتدريب على حقوق الإنسان، وإنشاء مركز للنساء ضحايا العنف) قد أعطاهن شرعية القيام بعمل آخر – أكثر وضوحاً على المنحى السياسي – مثل الضغط على صانعي القرار. ولعل عدم الإنخراط بالحراك الشعبي قد زوّد النساء الشابات التونسيات بفرصة لأنه مكنهن من زيارة السلطات والضغط عليهم ما سمح للنساء الشابات بسماع هواجس النساء من جميع أنحاء البلاد، وفي كل المجالات الإقتصادية.

وفي الوقت الذي إتخذت إتفاقية سيداو موقعاً قوياً لها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بإستثناء تلك البلدان التي وضعت تحفظات على بعض المواد، إلا إن الناشطات في مجال حقوق النساء لا يعتبرن أن الحكومات تنفذ إلتزامتها القانونية حيال الإتفاقية. وتبقى آلية الضغط بطيئة، وفي هذا الوقت، ظهرت العديد من التناقضات وإنبثقت العديد من الدساتير الوطنية التي لم تستطع الإستجابة لما فرضته الأدوات الدولية. وتوجد حالياً بعض الآليات التي يمكن للنساء إستخدامها من أجل تجاوز هذه المشكلة.

٢. المساهمات المحتملة للأجيال الشابة

طرحت النساء الشابات المشاركات في المجموعة أهمية خوض حوارات داخلية لإتخاذ القرارات حول طبيعة المنظمات النسائية: هل يركزن على قضايا النساء بشكل قصري، وهل المشاريع ذات طابع خدمات؟ سياسي؟ وكيف يمكن للنساء الشابات الإستجابة لكونهن يمثلن خطراً على الحكومة إذا طالبن بحقوقهن؟ كيف يمكنهن مخاطبة الحكومة بصورة مباشرة من دون الخوف منها؟ وجدت هذه المجموعة في مشاركتها بالإجتماع كمحادثة تلي الثورات التي أسهمن بها كناشطات، وليس لعضوات في جمعيات خيرية.

إن الفئة الشبابية في تونس كانوا قد عبّروا عن هواجس كبيرة عن عدم وجود نقاش حول المساءلة. وهذا ينمّ عن صمت مدقع حيال القتل الذي مورس خلال المرحلة الإنتقالية؛ ومع أن الناس يعلمون جيداً من مارس العنف، إلا أن احداً لم يستجب، والسلطات بالفعل أنكرت وبشدّة إستعمال العنف. قبل الرابع عشر (١٤) من كانون الثاني، شعرت النساء التونسيات بفقدان الأمان لدى ممارستهن حقهن السياسي لكنهن الآن شعروا بشعور عام من فقدان الأمان: لم يعد بإستطاعتهن ارتداء الملابس والتحرك في الأماكن العامة. الحريات العامة مهددة. حتى تحت نظام بن علي، لم يستعمل أحد خطاب قمع النساء من مثل «أنت إمرأة، مكانك في المطبخ»، لأن الناس كانت تعلم بأن قوانين الأحوال الشخصية هي قوة النساء. والآن يتم فتح النقاش مجدداً حول هذه القوانين، ولأن وجود ٤٠ إمرأة في البرلمان هو عدد ضئيل، فإنهن غير قادرات على الإستجابة لحاجة النساء العلمانيات في الحفاظ على القوانين.

«نأمل من المجتمع الدولي أن يسرّع الموافقة على مسودّة الخطة الوطنية ١٣٢٥» / مشاركة من الاردن

MENA AGENDA 1325

المحور الرابع:

بناء الحركات النسائية من أجل المساواة الجندرية والتغير السلمي الدائم

إختتم الإجتماع ببدء نقاش جديد: مع التأكد بوجود أوجه تشابه عديدة بين الدول التي شهدت تحولات سياسية في المنطقة، تساءلت المشاركات ما إذا كان يجب القيام بمحاولة إستخدام مقاربة إقليمية للحركات النسائية وكيفية القيام بذلك. وقد جاء هذا النقاش ضمن محور لاطالما طرح بشكل مستمر: ألا وهو المولين، وتمويل الجهات المانحة، والتي يمكن أن تكون متناقضة وأحياناً divisive. أعربت العديد من المشاركات عن هاجس يتمثل بأن المولين، لا سيما من الغرب، يستخدمون النساء كأداة من أجل غايات سياسية. ومن أجل التصدي لهذه الموجة، تحتاج النساء إلى الوعي والحذر حيال التوجه الدائم بإسكاتهن ومنعهن من دعم أجندات أخرى. على النساء أن يحددن ويطرحن قضاياهن ذات الأولوية وأجنداتهن ولعل إحدى الطرق للقيام بذلك هو عبر التشارك بالهواجس والخبرات عبر المنطقة. وبصورة خاصة، فإن الحركات النسائية، يجب أن لا تقع في فخّ تقديم الخدمات، والذي لا يشّكل الطريقة الوحيدة للإستجابة لحاجات الناس. قد ترغب المنظمات المانحة من دعم المجموعات النسائية التي تقدم الخدمات التي لا تستطيع الحكومات تقديمها أو لا تنوي القيام بها وحسب. لكن حين تقوم الجمعيات بذلك بتوجيهات واضحة بأن النساء لا يجب الإنخراط بالعمل السياسي، على الناشطات التحلي بالشجاعة للإبتعاد عن هذه الأجندات التمويلية والبحث عن مصادر تمويلية أخرى.

ولعل من الأسباب الاخرى التي تدفع النساء للتفكير بالعمل سوياً في بناء حركات مشتركة هو النساء العلمانيات لطالما خشين من التحدث عن الدين؛ لكن لأن العالم العربي غير علماني والقوى التي تبقى مؤثرة بالناس هي خلفياتهن الدينية، فإن عدم أخذ القوى الدينية وحملها على محمل الجد هو سبب أساسي في فشل الحركات النسائية في التواصل مع الحركات الشعبية من أجل التغيير. وعليه، يجب إعادة التفكير في هذه القضايا التي تطرحها النساء من أجل إبقائها على الأجندة العامة.

ومع ذلك، يبقى الكثير من القضايا التي يجب نقاشها، لأن خلق حركة نسائية إقليمية تعنى بالسلام هي مهمة شاقة على النساء الذين إستنزفوا بسبب التغيرات العملية التي يواجهنوها ضمن أطرهن الوطنية. وعليه، فإن المرحلة التالية من أجندة القرار ١٣٢٥ الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف تتطرق إلى كيفية القيام بهذه الأمور.

وبإيجاز، فإن أبرز التوصيات الأربعة التي خرجت هي على الشكل التالي:

- إستخدام القوة التي تكمن في مضاعفة التحالفات للعمل من داخل الشبكات التنسيقية لتصميم خطط عمل مشتركة لتطبيق أجندة النساء والأمن والسلام
- دعم إستراتيجية تطوير النساء التي من شأنها أن تأخذ بعين الإعتبار التغيرات الجديدة والإستفادة من التجربة الدولية وركّز على الدعم بحيث تروّج لثقافة المساواة ومناهضة التمييز ورفض العنف بشكل متساوي
- تطوير إستخدام الإعلام الإجتماعي، بما فيه بوابة تفاعلية للمنطقة تركز على موارد تعنى بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، وإتفاقية السيداو والآليات الدولية والأطر الإقليمية باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية
- خلق فرص تعلمية ودعم ورشات العمل حول المفاهيم، والأطر والأدوات ذات المقاربة التحليلية والتي تعكس أفضل الممارسات في نطاق الأمن والسلام
- فتح المجالات للمزيد من النقاشات حول كيفية كتابة خطط عمل وطنية على قضايا النساء والأمن والسلام.

«اليوم بتنا معرّضات للعنف في الشوارع فقط لأننا نساء» / مشاركة من تونس

«نحن بحاجة للمساعدة لا سيما للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة».

مشاركة من اليمن

MENA AGENDA 1325

«كيف يمكننا الحديث عن الديمقراطية في ظل غياب المساواة».

مشاركة من لبنان

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية مع النساء من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا يقدمون:

النساء، السلام والأمن
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نشاط جانبي - الجمعة ٢٢ حزيران

جلبت الثورات العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعوداً بالمساواة والحرية.
لكن اليوم، تجد النساء في المنطقة أنفسهن مقصيات عن آليات صنع القرار الرسمية في وقت يزداد فيه التسلح، وتدفق السلاح والعنف القائم على الجندر.
إنضموا إلى النساء واستمعوا إلى تجاربهن.
تعرفوا على طريقهن في تحسين أمن النساء في المنطقة.

نشاط جانبي
الجمعة ٢٢ حزيران
١٢,٠٠ - ١٤,٠٠، غرفة ٢٧
ميسرة النقاش: مادلين ريس
المتكلمات: النساء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

MENA AGENDA 1325

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

-الملاحق-

النشاط الجانبي
لمجلس حقوق الإنسان

MENA AGENDA 1325

ملحق ١ :

النشاط الجانبي لمجلس حقوق الانسان

شكل النشاط الجانبي العام لمجلس حقوق الانسان ذروة الاجتماع الممتد على ثلاثة ايام في جنيف. تم اختيار ممثلة عن كل بلد من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للجلوس على المنصة وتقديم توصيات المجموعة الى المجتمع الدولي الحاضر. افتتحت احدى المشاركات النشاط بالنيابة عن بعثة النساء بالقول: "نحن ننادي ايضاً بحقوق النساء ونرفض اي تهميش. النساء ملتزمات بجميع قيم وقواعد حقوق الانسان."

تم عرض فيلم مقتضب انتجته سي ان ان، امام قاعة محتشدة بالمشاركين/ات. والفيلم يوثق شجاعة عزة هلال سليمان، من مصر، التي تعرضت لضرب همجي من قبل الشرطة خلال احتجاج سلمي في ساحة التحرير حين حاولت ان تحمي احد المتظاهرين. ابكى الفيلم المشاركين الذين صفقوا بحرارة لسليمان فردت بتواضع ملفت: "لا استحق هذا التصفيق. للنساء الحق بالدفاع عن انفسهن. لنا الحق بالدفاع عن الرجال. يجب الا نستسلم. علينا ان نطالب بحقوقنا. عاملتنا الشرطة بطريقة غير انسانية خلال احتجاجنا. لم اتوقع ابداً ان اشاهد ما حدث. لقد اعتدي علينا من قبل اولئك المفترض بهم ان يحمونا. لم اتحمل رؤية ذلك. لم استطع ان اتحمل ما عانيت منه. نريد ان نعيش في عالم يضمن المحاسبة لكننا نعيش في بلد يكون فيه المجلس الاعلى للقوات المسلحة الخصم والحكم في آن، وهو يعتبر نفسه فوق القانون. انا بحاجة الى العدالة، اما في داخل بلدي ام في الخارج. اريدكم/ن ان تضمنوا لي حصولي على العدالة."

فيما يلي، ملخص عن المواضيع الاساسية التي شملتها مداخلات المشاركات خلال الحفل

١. امن النساء في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

استعرضت المشاركات تقارير مفصلة عن التحديات العديدة والمخاطر التي تواجهنها، وبالرغم من الاشادة بالتغييرات السياسية التي تحدث – التي ساهمن في احداثها والنضال في سبيلها – فقد تحدين بعض المراحل الانتقالية التي يمكن الا تكون عميقة بشكل كاف. بشكل خاص، لقد تخاصمن مع الردة العنيفة التي تشن ضد النساء في العديد من البلدان العربية.

احتلال فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني ما زالت تشكل قضية مركزية في نظر النساء العربيات. فتقول إحدى المشاركات، وهي لاجئة فلسطينية في لبنان "ما نعانيه كفلسطينيين لاجئين متشعب الوجوه: الحق في الاوراق الثبوتية واوراق الهوية، الحق في العمل. لدينا مشكلات اجتماعية، نعاني من انعكاسات نفسية بسبب عدم امتلاكنا لهوية. لا تتمكن النساء من الزواج بسبب عدم امتلاكهن لاوراق ثبوتية. تعاني النساء من عنف ثالث: اكثر من عنف الاحتلال الاسرائيلي، نعاني من هيمنة الذكور التي تحرم النساء من حقوقهن الاساسية. لا يسمح لنا بتقرير أدوارنا، لا نتمتع بالحماية القانونية، يتم عزل وعينا عن الدور الذي لعبته النساء الفلسطينيات وتاريخهن. نقاسي التعذيب الجسدي في داخل فلسطين، والتعذيب النفسي في الخارج .يحتاج الفلسطينيون الى حلول: نريد ان نعود الى ارضنا لكي نتمكن من انجاز استقرارنا الاجتماعي والنفسي والاقتصادي."

شرحت المشاركات فهمهن للأمن وعلاقته بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتأثيره على مشاركة النساء السياسية. كما اكدت احدى المشاركات اليمنيات ان معاناة النساء ما زالت عظيمة، بخاصة على المستوى الاقتصادي. "نعاني من الفقر. ان معظمنا على حافة الكارثة – لقد تم حرماننا من الاعانة المالية الشهرية البالغة ٣٠ دولار وليس لدينا اي امن غذائي. تعاني النساء من معدلات الامية المرتفعة: ٦٨٪ منا لا يستطعن ان يكتبن او يقرأن. لا يتضمن الدستور احكاماً تضمن المساواة بين الجنسين. النصوص والاعراف القانونية هي تمييزية. يتم اجبار الطفلات على الزواج من رجال يكبرونهن بالسن وتمنع النساء من ابداء موافقتهن على الزواج. يبرر الاباء والاخوان القتل باسم الشرف كما جميع الرجال الذين يقتلون النساء."

ما زال النقص في الفصل بين الدين والدولة يقلق النساء بشكل عام، وبخاصة في لبنان. أشارت احدى المشاركات الى ان "الواقع الحقيقي في لبنان ما يزال غير متطابق مع الاحكام الدولية، فالقوانين التمييزية ما زالت سارية المفعول. لا تتمتع النساء بالحماية القانونية من العنف كما يتم اقصاؤهن من المشاركة في مراكز صنع القرار وفي رسم السياسات الوطنية. تعاني النساء اللبنانيات من الصور النمطية التي تهمشهن كما يفرض النظام السياسي عليهن ازدواجية في هويتهن: فمن جهة هن لبنانيات ولكن، من جهة اخرى، هن مجبرات على اعتناق هوية طائفية (دينية). تدير الطوائف جميع مؤسسات الدولة كالبرلمان والحكومة، حيث تعم الثقافة الأبوية وتغيب ثقافة الحوار. وقد اثقلت الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عبئها على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية. تبذل النساء اللبنانيات جهوداً جبارة للضغط على الحكومة من اجل حماية حقوقهن وخلق فرص لتحقيق المساواة بين الجنسين ومن اجل صون كرامة النساء."

٢. الهجوم على حقوق النساء

الرسالة العامة التي ارسلتها المشاركات هي انه في حين يتم التقدم على مستوى الديموقراطية يتم في الوقت نفسه تهميش واسقاط حقوق النساء من الاجندات.

اعربت المشاركات عن تخوفهن من صعود الموجة الجديدة من الاسلام السياسي في دول كانت فيها حقوق النساء اكثر تطوراً، وفي حالات عديدة غير مرتبطة بالواقع الاجتماعي، حيث قد يؤدي ذلك الى هجوم على حقوق النساء. عبرت احدى المشاركات من تونس قائلة: "لقد ناضلنا قبل الثورة، ولكننا نشهد اليوم الاسلمة والابتعاد عن حقوق الانسانية. في الماضي قوبل التزامنا السياسي بالعنف، اليوم يتم تعريضنا للعنف لأننا نساء. السلفيين هم المعنفون اليوم – متطرفون اسلاميون يستهدفوننا لمجرد كوننا نساء. تعرضت النساء المرشحات الى الانتخابات البرلمانية الى حملات من التشهير والتحريض ضدهن. في ٩ من نيسان/ابريل تظاهرنا للتأكيد على حقنا بالتظاهر، ولكن في ذلك اليوم شكلت النساء من كل الاعمار هدفاً للاعتداءات. لقد كانت اهدافنا في الثورة واضحة وما زال لدينا مطلبين: حماية حقوق النساء بشكل واضح في الدستور عبر تأكيد سيادة المعاهدات الدولية على القوانين الوطنية، والحفاظ على مدونة الاحوال الشخصية المدنية. يريد خصومنا الغاء انجازاتنا ولكننا نواظب على المطالبة بوضع دستور جديد في خلال سنة. بقي بن علي في الحكم لمدة عشرين سنة ونجد الان بأن المشرعين الجدد مرتاحون في مقاعدهم، فهم يتقاعسون عن اتمام عملهم باعادة كتابة الدستور. نريد حماية حقوق النساء ونريد انشاء محكمة دستورية تمكننا من تقليص الفجوة بين النصوص والتطبيق."

يمكن استشعار التخوف نفسه لدى النساء اليمنيات، كما شرحت مشاركة اخرى: "تمثل المجموعات الاسلامية المتطرفة، التي تستهدف النساء، تهديداً جديداً. فهم يستعملون الاسلحة ضد النساء، بخاصة خلال الثورة كما يتم نشر فتاوى دينية من قبل علماء دينيين معادين للنساء."

اجمع المشاركون/ات على الادوار التي تلعبها ويمكن ان تقوم بها النساء في بناء السلام واعادة اعمار الدولة. تقول احدى المشاركات من ليبيا: "لقد دمر النظام بنفسه المؤسسات الرسمية الليبية. اقتصرت المنظمات التي كانت تدعي تمثيل النساء على زوجات وبنات النظام. نحن اطلقنا ثورتنا ونريد بناء المؤسسات من الاول. لا نملك مؤسسات عسكرية او تربوية وفي المقابل يتصاعد الفساد القضائي. نحن نحاول ان نقوم بعملنا، قدر المستطاع، في ظل حكومة لا تمثلنا وتخلق الاعذار لتقاعسها. نعتمد فقط على انفسنا، ونريد المساهمة في بناء دولة مدنية حيث يمكننا ان نمارس حقوقنا الانسانية. لا ادري كيف سنتمكن من القيام بذلك: كل ما استطيع ان اقول هو اننا نعمل معاً على بناء التضامن فيما بيننا من اجل تحقيق دستور جديد قائم على الانتخابات. نحن نحارب ضد التيار المتطرف الذي لا اعتبره يمثلني كمسلمة انما اريد ان نحقق القدم والتنمية والتطور. انه صراع ينتظرنا ونحن بحاجة لكل دعمكم المادي والمعنوي."

شرحت مشاركة اخرى قائلة: "اتيت من الجمهورية اليمنية التي تسودها صورة اعتيادية بأن النساء تعشن في حرمان مطلق من حقوقهن، لكن الحقيقة هي ان النساء لعبن دوراً رياديا في الثورة. استشهدت ثلاثة وعشرون امرأة على يد عناصر الامن بسبب نضالهن، ولا تزال النساء حتى اليوم تتظاهرن وتطالبن بتحقيق احلامنا بالحقوق والمساواة."

النساء في المنطقة حريصات على المساهمة في العملية الديموقراطية، كما روت مشاركة اخرى: "لقد اتيت من ليبيا لاتحدث عن دور النساء في ارساء اسس الديموقراطية في بلدي. كنت اعمل في طرابلس حيث استطعنا تأسيس منتدى للحوار ينادي بتقبل الاخر، وهدفنا الاساسي هو تحقيق الوحدة الوطنية. عملنا على مد جسور التواصل بين مختلف المجموعات الاثنية والقبلية لبناء ثقافة التفاهم لا ثقافة العنف. تمكنا من انشاء مجموعة تعمل على المصالحة وتقصي الحقائق بهدف التحقق من المطالبات والادعاءات المتضاربة من اجل اقامة العدالة. تنشط النساء الليبيات على اكثر من صعيد، لقد علمنا على دعم والتضامن مع النساء المرشحات الى الانتخابات البرلمانية لنتمكن من ايصال صوتنا ومن لعب دورنا في كتابة مسودة الدستور الجديد الذي نأمل بأن يكون معبراً عن مجتمعاً مدنياً حقاً. ندعو المجتمع الدولي الى تقديم الدعم لنا كنساء في نضالنا السياسي، سواء من خلال تزويدنا بالخبرة او بالامثلة والتجارب الجيدة."

كثيراً ما يتم تجاهل المطالب التي ترفعها النساء والمجتمع المدني. تقول مشاركة من المغرب: "انا ناشطة في مجال حقوق الانسان، واقف امامكم كناجية من التعذيب. لقد قامت المغرب باصلاحات، نعم؛ ولكنها ايضاً تواجه انتهاكات مستمرة. تطالب حركة ٢٠ شباط (فبراير) بالمساواة بين الرجال والنساء وتناهض الفساد. نحن اليوم قلقون من مشروع قانون يهدف الى حماية افراد القوى العسكرية. كمناضلين مغربيين، نعتبر هذا خيانة للذاكرة الجماعية لكل اولئك الذين انتهكت حقوقهم من قبل الجيش في الماضي. يناقض مشروع القانون جميع الاسس والمبادئ الديموقراطية. قاطع قسم كبير من المغربيين الدستور بسبب عدم اخضاع الجيش الى رقابة البرلمان. لقد لاحظنا ايضاً امراً مثيراً للريبة: هناك تواطؤ بين من يستغلون الدين لاغراض سياسية وبين من يستغلون الدين من اجل القمع –المرتبطون الان بالدولة. نريد انهاء هذه العلاقة بين الدولة والدين."

تؤكد النساء بأنه، بسبب دورهن المهم خلال الانتفاضات والمساهمات المهمة التي يمكن ان يقدمنها في عملية بناء الدولة، تشعر بعض قطاعات المجتمع بالتهديد بسبب دفاعها عن النظام الابوي القديم. "لدي سؤال: اذا لم تكن النساء قادرات ومؤهلات فلماذا يتم اخضاعنا الى العنف؟ نحن مهددات لاننا مؤهلات للعب الادوار الريادية."

صدت مبادرات النساء في الكثير من البلدان الممثلة في هذا الحدث الموازي. على سبيل المثال، في تونس: "قدمت النساء ملفاً يتضمن جميع مطالبنا ووزعناه على على الجمعية الدستورية، ولكن علمنا لاحقاً بأن ملفاتنا لم تصل الى اي عضو. فينبغي احداث الضغط ليس فقط من الداخل بل ايضاً من الخارج لكي نجعل مطالبنا مسموعة."

بالرغم من عدم تمكنهن من الحضور، ارسلت المشاركات العراقيات ايضاً رسالة لا لبس فيها الى المجتمع الدولي: "لا قرار يمكن ان يتخذ حول العراق من دون شمل النساء العراقيات."

٣. مطالب الى المجتمع الدولي

انتهزت المشاركات هذه الفرصة بحضور ممثلين عن الدول الاعضاء، وخبراء حقوق الانسان والمجتمع المدني الدولي ليبعثن برسالتهن الى المجتمع الدولي. لقد اكدن على انهن لم يأتين الى جنيف لطلب التدخل العسكري من اي نوع كان. لقد اتين للمطالبة بالامتثال الصارم بالموجبات الدولية، بشكل خاص تلك المنصوص عليها في اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وفي قرارات مجلس الامن بشأن النساء والسلام والأمن. على سبيل المثال، في الاردن، "لدينا قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ والذي يتضمن خطة عمل وصلت الى البرلمان ولكن لم يتم بعد اقرارها. نتمنى من المجتمع الدولي بأن يعجل من امر قبولها." "لقد اتينا لنناقش قرارات مجلس الامن. نحن ضحايا العنف والتهميش ونحن هنا لمناقشة هذه القضايا وللتفكير باستراتيجيات مشتركة. بالنسبة الي ان قرارات مجلس الامن هي التدخلات التي تهمنا."

طالبت المشاركات ايضاً بتحمل الممولين المسؤولية ايضاً. هناك حاجة كبيرة للمساعدة المالية للنساء، مثلما عبرت مشاركة من اليمن: "خلال هذه المرحلة الانتقالية حيث نتمنى تحقيق المساواة، ينقصنا المساعدة التقنية. نحن بحاجة ايضاً الى الدعم من اجل حماية ٢٥٠ الف مهجر انتقلوا مؤخراً الى عدن". وطلب بحزم من المجتمع الدولي ضمان حق الوصول الى العدالة للنساء لمحاسبة من يروجون ويرتكبون العنف ضد النساء. "في هذه الاثناء حيث نحن مجتمعون، تمتلئ الساحات العامة في مصر بملايين الناس ينادون بالتغيير السلمي. ندعو مجلس حقوق الانسان الى محاسبة المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومجلس الامن على جميع الجرائم التي اقترفوها، من قتل واعتداءات وفحوصات العذرية."

اوضح المشاركون واكدوا على ان مسؤولية الممولين لا تقتصر على تمويل مبادرات حول حقوق النساء: لا تمويل لاي مبادرة تستثني النساء من عملية صنع القرار، ولا تمويل لاي حكومة تهمش النساء او تنتهك حقوقهن، ناهيك عن بيع الاسلحة. "نعتقد بأن على الدول التوقف عن دعم الانظمة وعن تزويدها بالاسلحة، وبأن عليها بالضغط عليهم لكي يقيموا محاكمات لكي يحددوا ويحاسبوا من ارتكب الجرائم. نحتاج الى مساعدتكم في تقديم قضايانا الى المحاكم الدولية، في الحالات المشابهة لقضية عزة، لتحقيق العدالة لاولئك الممنوعين من الكلام."

ملحق ٢ :

شهادة عزة هلال سليمان،
محتجة غير مسلحة

عزة هلال سليمان

MENA AGENDA 1325

ملحق ٢ :

شهادة عزة هلال سليمان، محتجة غير مسلحة

شهادة عزة هلال سليمان، متظاهرة غير مسلحة تم الاعتداء عليها بعد ان حاولت ايقاف عناصر الجيش من الاعتداء على محتجة اخرى مسالمة في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١١ في ميدان التحرير، القاهرة، مصر.

نشأت في بيئة تحترم الجيش، فقد كان والدي واثنين من عمومي جنرالات في هذه المؤسسة. لقد تربينا على احترام الجيش وعلى الايمان القوي بنبل جيشنا الوطني. في اليوم الذي ساعدت فيه هذه الفتاة المحجبة لم اتوقع ابداً ما فعلوه بي. كل ما فكرت به هو ان انسان اخر يحتاج الى المساعدة. ركضت نحوها وسألت العناصر، "لم هذا العنف؟ هي غير مسلحة؛ هي ليست مجرمة، هي مجرد فتاة." وكان جوابهم دفعي الى الخلف والانهيال علي بالضرب من دون رحمة الى ان فقدت وعيي مما استدعى نقلي الى المستشفى حيث مكثت لمدة اسبوع كامل في حالة غيبوبة. طلب الطبيب من عائلتي ومن واصدقائي الصلاة الى الله لينعم علي برحمته وعلى الامي لانهم اعتقدوا بأنني كنت سوف اموت. عندما استعدت وعيي عانيت من كسر في الجمجمة ومن الكدمات كل ذلك الم بي الام مبرحة وما زلت حتى اليوم اعاني من اثار ضربهم الوحشي، فلدي تجلط وكدمات عميقة لم تلتئم بعد.

صرح شقيقي الى محطة سي.ان.ان. خلال مقابلة قائلاً: نعم، نتحدر من عائلة ضباط، ونعم، لقد كان الجيش مصدر فخر بالنسبة لنا. اشكر الله بان والدي توفي قبل ان يرى شقيقتي بهذه الحالة لكان آلمه الموضوع شديد الم كونه جزء من المنظمة التي اعتدت عليها." وقفت عائلتي الى جانبي ودعمتني وكنت مصدر فخر لهم واكدوا لي بأنهم سوف ينتقمون لي.

لست نادمة على ما فعلت انا سعيدة بأنني استطعت القيام بذلك بالرغم من انني كنت عاجزة عن حماية تلك الفتاة من الاذى. حاولت ان ابذل قصارى جهدي وهذا ما يمكن لاي منا ان يقوم به، ان نقدم المساعدة كلما سنحت لنا الفرصة، يجمعنا الالتحام والتضامن مع بعضنا.

ثم تلقيت صدمة ثانية. لقد كنت مخطوبة الى احد الثوار ووقفنا معاً في ميدان التحرير حيث تم قتله. لقد اطلق عليه النار من قبل عصابات الجيش، مرتزقة تستخدمهم المؤسسة العسكرية للقيام باعمالهم الوسخة. انا الان ملتزمة بالانتقام لحياته من خلال اللجوء الى القضاء.

يكون التضامن الاقوى خلال الاوقات الصعبة. لقد اثبتت لي هذه الاعتداءات الحب الموجود بيننا والقوة التي نتشاركها. لم اتخيل ابداً بأن عائلتي واصدقائي سيقفون الى جانبي الى هذا الحد. لقد زارني اصدقائي وزملائي في المستشفى وبكوا. كنت اقول لهم "انا بخير! نحن اقوى منهم. المعتدي اضعف منا. انهم ضعفاء، يجب ان نؤكد على انتزاع حقوقنا وعلى محاسبتهم." وكان زواري يخبرونني بأنهم اتوا الي ضعفاء الا انهم يعودون اقوى.

اتمنى ان اشفى بسرعة لكي اعود الى ميدان التحرير. كنت اقول لخطيبي: "اعتذر لا استطيع ان اشارك في هذه المظاهرات"، وكان يجيبني "لقد قمت بما تستطيعين، دعي الاخرين يحملون شعلتك." لقد ذكرني بالقول المأثور "ما لا يقتلك يجعلك اقوى." الان انا اقوى من اي وقت مضى وسوف احصل على العدالة، سأحصل على حقي وعلى حق خطيبي لمقتله. يجب ان يتحمل من اعتدى علي المسؤولية امام القانون، فإنهاء الافلات من العقاب هو الامر الوحيد الذي سيضع حد لهذه الانتهاكات.

لقد عينت محامياً ورفعت قضيتي امام المحاكم لكن يتم دائماً تأجيلها وحتى الان لم استطع مقاضاة المجرمين. الجيش الذي واجهنا هو سلطة عليا مما يحول دون محاسبتهم قضائياً. لكنني متأكدة من انه لو أمكننا مقاضاتهم وجلبهم الى العدالة لكانت هذه الافعال قد توقفت.

يجدر بالجيش ان يقوم بالدفاع عنا وحمايتنا وليس الاعتداء على المدنيين وقتلهم. لكنني على يقين الان انني لا استطيع ان احقق العدالة في بلدي. وان لم اقدر ان احصل على حقي في بلدي ربما استطيع ان اطالب به في الخارج. ادعوكم الى الوقوف بجانبي."

ملحق ٣:

برنامج المؤتمر

MENA AGENDA 1325

البرنامج

الاربعاء ٢٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٢

المكان: قصر الامم، الغرفة ٢٢

١٠:٠٠ – ١١:٠٠	افتتاح المؤتمر الكلمات الافتتاحية
١١:٠٠ – ١٢:٠٠	ملخص بسأن نتائج الاستشارات الوطنية **الميسرة: فانيسا فار**
١٢:٠٠ – ١٤:٠٠	الغداء
١٤:٠٠ – ١٥:٣٠	الموضوع الاول: ماذا نعني بـ"النساء والسلام والأمن" في سياق منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا **الميسر: سنام انرليني**
١٥:٣٠ – ١٦:٠٠	استراحة
١٦:٠٠ – ١٧:٣٠	الموضوع الثاني: كيف يمكن للنساء تحدي العسكرة والتأثير على القطاع الامني **الميسرة: فانيسا فار**
١٧:٣٠ – ١٨:٠٠	تلخيص وتوصيات النهار
١٨:٣٠ – ٢٢:٠٠	الحفل المسائي باستضافة مؤسسة فريديريش ايبرت

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

MENA AGENDA 1325

البرنامج

الخميس ٢١ حزيران (يونيو) ٢٠١٢

المكان: قصر الامم، غرفة ٢٢

١٠:٠٠ – ١٠:٣٠	ملخص وتأملات
١٠:٣٠ – ١٢:٠٠	الموضوع الثالث: التحول السياسي والقانوني في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا – كيف يمكن للنساء ان تساهمن في بناء الدولة **الميسرة: سوسن تحماسيب**
١٢:٠٠ – ١٤:٠٠	الغداء
١٤:٠٠ – ١٦:٠٠	الموضوع الرابع: كيف يمكن (اعادة) بناء وتقوية الحركة النسائية العالمية والاقليمية والوطنية **الميسرة: مادلين ريس**
١٦:٠٠ – ١٦:٣٠	استراحة
١٦:٣٠ – ١٧:٣٠	كيف يمكن استخدام الاليات الدولية، كاتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد النساء (سيداو) وقرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥، من اجل تدعيم السلام والامن وحقوق النساء؟ **الميسرة: مادلين ريس**
١٧:٣٠ – ١٨:٠٠	تلخيص وتوصيات المؤنمر
١٨:٣٠ – ٢٠:٠٠	حفل استقبال في مطعم "لي دليغي"، قصر الامم

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

ملحق ٤:

تقديم الميسرين

MENA AGENDA 1325

ملحق ٤ :

تقديم الميسرين

مادلين ريس

مادلين ريس هي الامينة العامة للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية. تأهلت مادلين ريس كمحامية عام ١٩٩٠، وادرجت واحدة من كبار المحامين في مجال التمييز في دليل غرف المحامين البريطانية. بدأت عام ١٩٩٨ بالعمل في مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان كخبيرة في قضايا الجندر ورئيسة البعثة في البوسنة والهرسك. ترأست، في الفترة الممتدة بين ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦ ونيسان (ابريل) ٢٠١٠، وحدة الجندر وحقوق النساء التابعة لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان.

باربو سفادبورغ

باربو سفادبورغ هي منسقة مشروع لبرنامج منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الأمانة الدولية في الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية.

تحمل باربو سفادبورغ شهادة الماجيستير في قانون حقوق الانسان من كلية لندن للاقتصاد، وعملت لاكثر من عشر سنوات في مجال حقوق الانسان والتنمية. قبل انضمامها للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية عام ٢٠١١، عملت كمديرة لقسم التدريب الدولي في المعهد السويدي للادارة العامة، ومسؤولة عن عدة برامج دولية حول النوع الاجتماعي وبناء القدرات وحقوق الانسان. تمتلك خبرة مكثفة في ادارة البرامج والتيسير والتدريب ولديها خبرة عملية في اكثر من عشرين دولة من بينها ستة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

فانيسا فار

فانيسا فار هي مستشارة مستقلة. حاصلة على شهادة الدكتوراه من كلية الدراسات النسائية في جامعة يورك، تورونتو. كانت اول مستشارة عالمية في الجندر والصراعات لدى مكتب منع الازمات في برنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) ثم مستشارة الجندر والتنمية الاجتماعية في برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (٢٠٠٨ – ٢٠١٢). تعمل على مواضيع مرتبطة بتأثير الصراعات على قضايا النوع الاجتماعي، النساء في عمليات بناء السلام، والنساء والحاكمية في مناطق الصراع وما بعد الصراع، متخصصة بدول افريقيا والشرق الاوسط.

وقد كتبت ونشرت على نطاق واسع بشأن القضايا المتصلة بالجندر والصراعات المسلحة، ضمناً عن النساء الفلسطينيات وعملية بناء السلام. شاركت في تحرير كتابين: "العودة الى الحذور: اصلاح وتنمية القطاع الامني" (٢٠١٢) و"مسدسات مجندرة: التأثيرات الجندرية للأسلحة الصغيرة والخفيفة" (٢٠٠٩).

سنام اندرليني

شاركت سنام اندرليني في تأسيس الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني، منظمة غير حكومية مقرها في الولايات المتحدة الاميركية تدعم عمل المجتمع المدني في مجال السلام والامن خلال الصراعات، الاوضاع الانتقالية، مع برامج حالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

عملت بريادة لاكثر من عقد كمحامية دولية وباحثة وممارسة وكاتبة ومدربة على الابعاد الجندرية للامن والسلام. عملت في العام ٢٠٠٠، مع بين ممثلي المجتمع المدني، على كتابة مسودة قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ عن النساء والسلام والامن، وساهمت في قرار مجلس الامن رقم ١٨٢٠. قادت، كمديرة بعثة "نساء يخضن معركة صياغة سياسات السلام" بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، دراسة ميدانية ريادية في ١٢ دولة عن مساهمات النساء في منع الصراعات والامن وصنع السلام.

عملت، في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، كمستشارة لمبادرة برنامج الامم المتحدة الانمائي العالمية حول "الرجال والابعاد الجندرية للعنف في السياقات النزاعية". كما عملت في المجلس الاستشاري لصندوق الامم المتحدة للديموقراطية، والسلسلة الوثائقية عن النساء والحرب والسلام لصالح "خدمة البث العام" وتم تعيينها في مجموعة المجتمع المدني الاستشارية على قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ برئاسة ماري روبنسون عام ٢٠١٠. انتجت كتابات غزيرة حول مواضيع تتعلق بقضايا النساء والنزاعات.

سوسن تحمسابي

شاركت سوسن تحمسابي في تأسيس الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني حيث شغلت منصب مديرة برنامج منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ويتركز عملها على تعزيز حقوق النساء، السلام والامن في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

بين العامين ١٩٩٩ و٢٠١٠ عملت على تعزيز حقوق النساء والمجتمع المدني في ايران. كما شاركت في تأسيس حملة المليون توقيع، ولعبت دوراً مهماً في تدعيم قدرات المجتمع المدني الايراني للتأثير في التغيير الايجابي عبر مساهمتها في تأسيس مركز المجتمع المدني الايراني للابحاث والتدريب.

تمتلك خبرة مكثفة في التدريب على القيادة وبناء السلام، وطورت مواد تدريبية واسعة الانتشار على حقوق النساء وحقوق الطفل، وصحة النساء. في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ تم تكريمها من قبل منظمة هيومن رايتس واتش حيث حصلت على جائزة اليسون دي فورج لنشاطها غير العادي، وهي اعلى وسام تقدمه المنظمة.

ملحق ٥ :

مواد وموارد إضافية

ملصق ونشرة اعلانية

بطاقة بريدية للحدث الجانبي

مطوية

تقرير نتائج الاستشارات الوطنية

تقرير النتائج

التقارير الوطنية

MENA AGENDA 1325

MENA AGENDA 1325

للمزيد من المعلومات
اقرأ المزيد على www.mena1325.org
او اتصل:
باربو سفادبورغ، منسقة المشروع
اجندة منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ١٣٢٥
هاتف: ٨٠ ٧٠ ٩١٩ ٢٢ (٠) ٤١+
فاكس: ٨١ ٧٠ ٩١٩ ٢٢ (٠) ٤١+
جوال: ٣٧ ٧٩٠٢ ٦٧٨ ٣٣+
بريد الكرتوني: bsvedberg@wilpf.ch

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM